

واقع المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة"

2019-2010

سلسلة تقارير رقم 164



2020



دراسة حول

«واقع المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة»

2019-2010

أيلول 2020



يتقدم الائتلاف أمان بالشكر الجزيل

للباحث الاستاذ مؤيد عفانة لإعداد هذه الدراسة، وللدكتور عزمي الشعيبي وفريق أمان لإشرافه ومراجعته وتحريره لها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

2020. دراسة حول: «واقع المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة 2010-2019»

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الورقة البحثية، ولا يتحمل أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة البحثية بعد نشرها.

الفهرس

- 7..... مفهوم المساعدات الخارجية
- 8..... واقع المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين
- 11..... تحليل السلسلة الزمنية للمنح والمساعدات الخارجية المقدرة للموازنة العامة (2010-2019)
- 14 1. الإنفاق المتحقق من التمويل الخارجي: تحليل السلسلة الزمنية (2010-2019)
- 18..... 2. مقارنة الموازنات المقدرة للتمويل الخارجي مع الانفاق الفعلي: تحليل السلسلة الزمنية (2010-2019)
- 20..... 3. مصادر التمويل الخارجي: تحليل السلسلة الزمنية (2010-2019)
- 28..... 4. التمويل التطويري
- 30..... الاستنتاجات
- 35..... التوصيات
- 36..... المراجع والمصادر

ملخص الدراسة

منذ نشوء السلطة الفلسطينية، تدفقت المساعدات والمنح الخارجية، للنهوض في مؤسسات الدولة ومأسستها، ونظرا لأهمية المساعدات والمنح الخارجية، وتأثيرها في واقع الإنفاق الحكومي وعليه، ولما لها من ارتباطات في الأوضاع السياسية، وانعكاسات على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، فإن هذه الدراسة تناقش أوجه الإنفاق للمنح والمساعدات والدعم الموجهة للخزينة العامة، وتحليل أثر لتلك المساعدات، والجهات التي قدمتها، من خلال تتبع أوجه الإنفاق في السنوات العشر الأخيرة (2010-2019)، وانعكاس تراجعها على الخدمات الاجتماعية.

وهدفت الدراسة إلى تحليل واقع المنح والمساعدات الخارجية للخزينة العامة، خلال الفترة (2010-2019)، وأثرها على الموازنة العامة والخدمات الاجتماعية، وتم اعتماد منهجية علمية استقصائية، قائمة على مراجعة الأدبيات والمراجع المختلفة المتعلقة بالمنح والمساعدات الخارجية، منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، ومراجعة التقارير المالية للموازنة العامة خلال الفترة 2010-2019، للاطلاع على واقع المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة، وإعداد سلسلة زمنية كمية للمنح والمساعدات للموازنة العامة خلال تلك الفترة، ومقارنة المنح والمساعدات الخارجية تبعا لطبيعتها (دعم خزينة أو تمويل تطويري، ومصادرها)، وتحديد الفجوات في الدعم الخارجي المقدر والمتحقق فعليا، وتحليل أوجه الإنفاق للمنح والمساعدات، وأثرها على تطوير الخدمات الاجتماعية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية جملة نتائج أهمها: أن المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة بشقيها «تمويل خزينة وتمويل تطويري» في تناقص واضحة. كما أن هناك فجوة ما بين الموازنة المقدره للمنح والمساعدات الخارجية، وما هو متحقق فعليا، حيث أن المتحقق أقل من المقدر، إضافة إلى ارتهان التمويل الخارجي بالأجندات السياسية للمانحين، كذلك فإن التمويل العربي ما زال محدودا ومتذبذبا، الأمر الذي ينفي وجود شبكة أمان عربية لدعم الموازنة العامة. ويلقي كل ذلك ظلالات قاتمة على مستقبل الدعم الخارجي، وهو يحث صنّاع القرار على توفير البدائل، كما أن فجوة المقدر والفعلي بحاجة إلى معالجة في وزارة المالية، من أجل التخطيط السليم والواقعي للموازنة العامة.

لقد بينت الدراسة أن تراجع الدعم الخارجي أثر بشكل مباشر على الخدمات الاجتماعية، وعلى برامج الحكومة المختلفة الموجهة للقطاع الاجتماعي، خاصة أن البرامج التطويرية تعتمد بشكل رئيس على التمويل التطويري الخارجي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة توصيات أهمها:

ضرورة أن تعتمد الحكومة الفلسطينية بدائل لتراجع التمويل الخارجي بصيغته الحالية، من خلال فتح آفاق جديدة للتمويل مع دول أخرى، أو حث الدول والتكتلات للوفاء بالتزاماتها تجاه دعم فلسطين، باستخدام أدوات جديدة، وضرورة التزام الحكومة بالحكومة الرشيدة في إدارة المال العام، من أجل ترشيد النفقات في ظل تراجع الدعم المالي الخارجي، واستمرار الأزمات المالية المتلاحقة التي تعصف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، التي تم التأكيد في صك تأسيسها على دور المتعاقدين في دعمها ماليا.

وكذلك أن تتأى السلطة الوطنية الفلسطينية بالخدمات الاجتماعية عن أي مخاطر تمويلية ما أمكن، نظرا لأهمية تلك الخدمات، وأثرها الكبير على الفئات الفقيرة والمهمشة، ودورها في تعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في إنفاذ العدالة الاجتماعية. وضرورة اعتماد وزارة المالية لمنهجية تخطيط مرنة للموازنة العامة، تراعي المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة التي تحيط بالواقع الفلسطيني، وجسر الفجوة في الموازنات المقدره والإنفاق الفعلي خاصة للنفقات التطويرية الممولة خارجيا، نظرا لأثر ذلك الكبير على عدم تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بالخدمات الاجتماعية.

كما أوصت الدراسة بضرورة «توطين» المشاريع التطويرية الخاصة بالقطاع الاجتماعي، من خلال توفير مصادر تمويل محلية «من خلال الخزينة العامة» لها، ومن خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وعدم ارتئانها بالتمويل الخارجي، وأن تعمل الحكومة الفلسطينية على زيادة إيراداتها المحلية دون المساس بالفئات الفقيرة والمهمشة وذوي الدخل المحدود، لتوفير بدائل لتراجع الدعم الخارجي، من خلال سياسات ضريبية تعمل على توسيع الشرائح الضريبية من خلال استحداث شرائح للدخول المرتفعة، وتوسيع دائرة المكلفين، بما يساهم أيضا في تعزيز العدالة الضريبية.

وكذلك أن تتبنى الحكومة إجراءات «ثورية» تجاه استثمار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، تجاه توحيد تلك الموارد واستثمارها في مجال تعزيز الخدمات الاجتماعية، وتوفير بدائل لتراجع الدعم الخارجي. إضافة إلى أهمية توجيه الإنفاق العام نحو القطاع الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، من خلال ترتيب أولويات الإنفاق، بالاستفادة من التقارير والدراسات المختلفة التي أعدها الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، وضرورة تعويض وزارة المالية القطاع الاجتماعي والخدمات الاجتماعية عن نقص التمويل الخارجي المقدر لبرامج ومشاريع القطاع الاجتماعي في حال عدم تحقيقه، من خلال الإيرادات المحلية، كون المستفيدون منها هم من الفئات الفقيرة والمهمشة والهشة في المجتمع، والتي لا تستطيع تحمل تبعات وقف تلك البرامج والمشاريع. وأن تعمل الحكومة على وضع سيناريوهات مرنة وقابلة للتطبيق لتراجع أو وقف الدعم الخارجي؛ بما يضمن استمرار تدفق الخدمات الاجتماعية لتعزيز لصمود المواطن الفلسطيني وضمان للسلم الأهلي.

مقدمة:

منذ نشوء السلطة الفلسطينية، تدفقت المساعدات والمنح الخارجية، للنهوض بمؤسسات الدولة ومأسستها، حيث بلغت في العام 1998 ما قيمته 530 مليون دولار، أي حوالي 40% من إجمالي الموازنة، في حين بلغت خلال العام 2008 ما قيمته 1,953 مليون دولار، أي حوالي 56% من إجمالي الموازنة، تلا ذلك انخفاض نسبي في قيمة المساعدات، إلى أن أصبحت في العام 2018 حوالي 650 مليون دولار، أي ما نسبته حوالي 13.5% فقط من إجمالي الموازنة.

ونظراً لأهمية المساعدات والمنح الخارجية، وتأثيرها في واقع الإنفاق الحكومي وعليه، ولما لها من ارتباطات في الأوضاع السياسية، وانعكاسات على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، فإن (ائتلاف أمان) يعدّ هذه الدراسة لتناقش أوجه الإنفاق للمنح والمساعدات والدعم الموجهة للخزينة العامة، وتحليل أثر تلك المساعدات، والجهات التي قدمتها، من خلال تتبع أوجه الإنفاق في السنوات العشر الأخيرة (2010-2019)، وانعكاس تراجعها على الخدمات الاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المنح والمساعدات الخارجية للخزينة العامة، خلال الفترة (2010-2019)، وأثرها على الموازنة العامة والخدمات الاجتماعية.

منهجية إعداد الدراسة:

تم اعتماد منهجية علمية استقصائية، قائمة على المحاور التالية:

1. مراجعة الأدبيات والمراجع المختلفة المتعلقة بالمنح والمساعدات الخارجية منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وإعداد إطار عام عنها.
2. مراجعة التقارير المالية للموازنة العامة خلال الفترة 2010-2019، للاطلاع على واقع المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة.
3. اعداد سلسلة زمنية كمية للمنح والمساعدات للموازنة العامة خلال الفترة 2010-2019.
4. مقارنة المنح والمساعدات الخارجية خلال فترة التقرير تبعاً لطبيعتها (دعم خزينة او تمويل تطويري).
5. مقارنة المنح والمساعدات الخارجية خلال فترة التقرير تبعاً لمصادرها.
6. تحديد الفجوات في الدعم الخارجي المقدر والمتحقق فعلياً.
7. تحليل أوجه الإنفاق للمنح والمساعدات وأثرها على تطوير الخدمات الاجتماعية خلال الفترة (2010-2019).
8. تصميم اداة مساندة للدراسة «مقابلة» اعتماداً على الأدبيات والتحليل، وبما يخدم الدراسة وأهدافها، واثراً للدراسة، وتنفيذها مع الجهات ذات الصلة.
9. اعداد استنتاجات وتوصيات عملية قابلة للتطبيق.
10. إعداد مسودة الدراسة.
11. عقد ورشة عمل للجان ذات الاختصاص، من أجل نقاش المنهجية والاستنتاجات والتوصيات، والاستفادة من التغذية الراجعة منهم في اثراء الدراسة.
12. اعداد الصيغة النهائية للدراسة.

مفهوم المساعدات الخارجية:

تم وضع اللبنة الأولى لفكرة المساعدة الإنمائية الخارجية، كما تعرف في اليوم بالمساعدات الخارجية، في 20 كانون الثاني/يناير 1994، حيث أنشأ المجتمع الدولي، خصوصاً الولايات المتحدة، مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في عام 1945، للرد على طلبات المساعدة، ولسد الفجوة المالية في البلدان التي عانت من عجزات مالية، والتي مزقتها الحروب في أوروبا وآسيا.

وبعد الانتهاء من مساعدة الدول الأوروبية المتضررة من الحروب، كان التركيز وما يزال منصباً، على توسيع أنشطة مؤسسات التمويل الدولية، لتشمل الدول الفقيرة والنامية على مستوى المعمورة. ولم يستمر الأمر طويلاً بعد إعادة الإعمار، حتى بدأت دول أوروبية غربية عديدة في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إضافة إلى الولايات المتحدة، بفتح برامج تمويلية ثنائية ومباشرة مع الدول الفقيرة لمساعدتها، والتي كان معظمها مستعمراً من الدول الأوروبية، حتى وصل الرقم إلى نحو ثلاثين دولة، لديها برامج مساعدات خارجية كبيرة جداً ذات الصفة الثنائية.

وبناءً على ما سبق، ولأغراض هذه الدراسة، تُعرّف المساعدات الخارجية بأنها: جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تُقدّمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة، أو المتلقية في البلدان الأقل نمواً في العالم الثالث.

وتتسم التدفقات المالية والخدمات الخارجية بالتنوع، وتنقسم إلى التدفقات الرأسمالية الرسمية الثنائية، والمتعددة الأطراف. والتدفقات الثنائية الرسمية، هي التي تُقدّمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية في حكومات البلدان المستهدفة، أمّا تدفقات رؤوس الأموال المتعددة الأطراف، فهي التي تُقدّمها المنظمات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، إلى الجهات المستقبلة في البلدان المستهدفة، وكلا النوعين من التدفقات الرأسمالية الرسمية، يمكن أن يتخذ صوراً متعددة منها المنح، والقروض أو العطاءات التي تشبه المنحة.

وهناك من يعرف المساعدات الخارجية من خلال أشكالها المختلفة، فهناك المساعدات الاقتصادية وتمويل التجارة، والمساعدات الخيرية، والمساعدات العسكرية والأمنية، والمساعدات السياسية. وتُعرف المساعدات الخيرية، بأنها جهود الجهات المانحة في محاربة الجوع والبيّس واليأس في الدول الفقيرة. وتُعرف المساعدات الاقتصادية، من حيث جهود الجهات المانحة في دعم سكان البلدان (المتخلفة) اقتصادياً لتطوير مواردها، وتهيئة الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام لكي تكون مكتفية ذاتياً. ويُنظر إلى المساعدات السياسية والأمنية والعسكرية من حيث برامج المعونات المقدّمة من الجهات المانحة، والجهود المبذولة، لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد المتلقي، ما يقلل احتمالات نشوب صراعات وحروب، ودعم السلام وتعزيز الديمقراطية، والحفاظ على الاستقلال السياسي للمستعمرات السابقة للدول المانحة، وخلق مناطق النفوذ الجديدة للدول الغربية المانحة.

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، أصبحت «الحرب ضد الإرهاب» جزءاً من برامج المساعدات في بعض الدول الفقيرة، نتيجة إدراك الدول الصناعية المتقدمة (المانحة) ضرورة التعاون الوثيق مع حكومات هذه الدول لضمان الأمن العالمي، خصوصاً بعد تفهم الجهات المانحة للمعادلة التي تربط بين انتشار الفقر وتفشي ظاهرة الإرهاب. وعليه، فإن استمرار الفقر يجعل البلدان الضعيفة تهديداً للأمن العالمي بصورة متنامية. ولذلك، تم توجيه معظم برامج المساعدات وبصورة متزايدة نحو مواجهة تحديات التنمية، ومحاربة الفقر، والتهديدات الأمنية المباشرة أو غير المباشرة من خلال تدفق المهاجرين غير الشرعيين لهذه الدول، ومن خلال تحقيق التنمية البشرية المطلوبة بواسطة برامج بناء قدرات المؤسسات الحكومية ورفعها، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة في الدول المعنية.¹

1 المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، موسى علاية، 2015، ص 76.

واقع المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين

في أعقاب توقيع اتفاقية الحكم الانتقالي (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول من العام 1993 الذي تم بموجبه انشاء سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع، عقدت الدول المانحة في أكتوبر من العام نفسه مؤتمراً شاركت فيه 42 دولة ومؤسسة بهدف حشد المساعدات للسلطة الفلسطينية، وإيجاد إدارة موحّدة لتنسيق المساعدات المالية والفنية المقدمة لتلك السلطة. وكان الهدف المفترض من هذه المساعدات هو تمكين السلطة الوليدة من إدارة المناطق الفلسطينية، وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في حينه، وإعادة تأهيل موارد بشرية مثل المطاردين والأسرى والعائدين، وإقامة المرافق والمؤسسات العامة، سعياً منها للوصول إلى حالة تنمية شاملة ومستدامة. وقد جاء هذا التحرك الدولي السريع بدافع إكساب اتفاق أوسلو مصداقية اقتصادية لدى المواطنين الفلسطينيين الذين أبدوا حذراً وتردداً في دعم الترتيبات السياسية والأمنية المنبثقة عنه. وكان الافتراض الأساسي لهذا التحرك هو: إذا كان لهذا الاتفاق أن يعمل على الأرض ويصمد أمام التحديات، فلا بد أن يلمس المواطن الفلسطيني العادي تغييراً إيجابياً في نوعية حياته اليومية.

وقد تطور هذا الاقتراح فيما بعد، إلى ما أصبح يعرف بمفهوم «توزيعات عوائد السلام» في أدبيات المؤيدين لمشروع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والتعايش الإقليمي. وقد نجح هذا التحرك الدولي فعلاً في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار في غضون ثلاثة شهور - فقط - من تاريخ انعقاد المؤتمر لتمويل خطة إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنيته التحتية على مدار ثلاثة أعوام. وأخذت المساعدات الدولية منذ ذلك الحين تتدفق على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة، وبقنوات مختلفة، ولأوجه إنفاق متنوعة، وبشروط عديدة، وبوتائر غير منتظمة، إلى أن وصل حجمها التراكمي إلى ما يزيد على 7 مليارات دولار، كما في نهاية العام 2004، أي بنصيب سنوي متوسط للفرد الواحد من هذه المساعدات يقارب 300 دولار، وهذا يعتبر من أعلى مستويات المساعدات في العالم.² وبادرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى انشاء المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار» لإدارة هذا الملف.

وتبعاً لتقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار»، فإن المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين منذ عام 1994 حتى نهاية عام 2017، وصلت إلى مبلغ 36.5 مليار دولار أمريكي، حيث تم تقديم 1.06 مليار دولار أمريكي من المساعدات كقروض و35.4 مليار دولار أمريكي كمنح. وامتدت الفترة التي يشملها إجمالي المنح والمساعدات والقروض الخارجية في بيانات المجلس، بين 1994-2017، حيث ضمت مختلف المساعدات سواء للموازنة أو المساعدات غير المباشرة.

وتصدّر الاتحاد الأوروبي البلدان والتكتلات والمؤسسات الداعمة لفلسطين، خلال تلك الفترة بإجمالي 6.7 مليارات دولار، تشكل نسبتها 18.4 بالمئة من إجمالي المنح، أما في المرتبة الثانية، فجاءت الولايات المتحدة بإجمالي 5.74 مليارات دولار، تشكل 15.7 بالمئة من إجمالي المنح، في كانت السعودية في المرتبة الثالثة بـ 3.83 مليارات دولار (10.5 بالمئة).

وبدأت الولايات المتحدة منذ الربع الأول 2017، تدريجياً بقطع مساعداتها المالية عن الفلسطينيين، عبر قنواتها الثلاث (الموازنة، الأونروا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، وتوقفت نهائياً، العام الماضي.

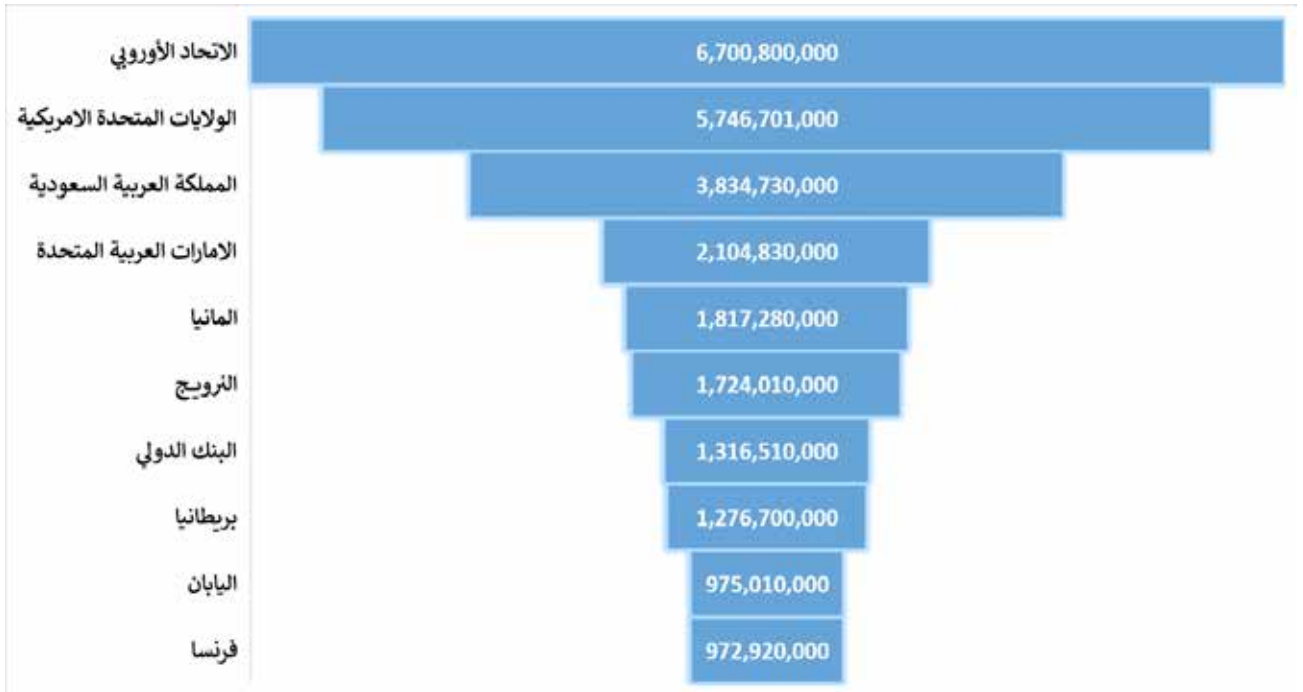
وشكلت المساعدات المالية لأكثر من 10 مانحين (دول ومؤسسات)، ما قيمته 26.46 مليار دولار، موزعة على الاتحاد الأوروبي وأمريكا والسعودية والإمارات، وألمانيا والنرويج والبنك الدولي، وبريطانيا واليابان وفرنسا³.

2 نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، من إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس» 2005، ص 1.

3 بوابة اقتصاد فلسطين - تقرير المنح والمساعدات الدولية 1994-2017 المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). <https://www.palestineconomy.ps/donors/ar>

الرقم	الدولة	المبلغ بالدولار
1	الاتحاد الأوروبي	6,700,800,000
2	الولايات المتحدة الامريكية	5,746,701,000
3	المملكة العربية السعودية	3,834,730,000
4	الإمارات العربية المتحدة	2,104,830,000
5	المانيا	1,817,280,000
6	النرويج	1,724,010,000
7	البنك الدولي	1,316,510,000
8	بريطانيا	1,276,700,000
9	اليابان	975,010,000
10	فرنسا	972,920,000

شكل رقم (1) اعلى المانحين لفلسطين خلال الفترة من 1994-2017 / بالدولار



4 بوابة اقتصاد فلسطين-تقرير المنح والمساعدات الدولية 1994-2017 المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). <https://www.palestineconomy.ps/donors/ar>

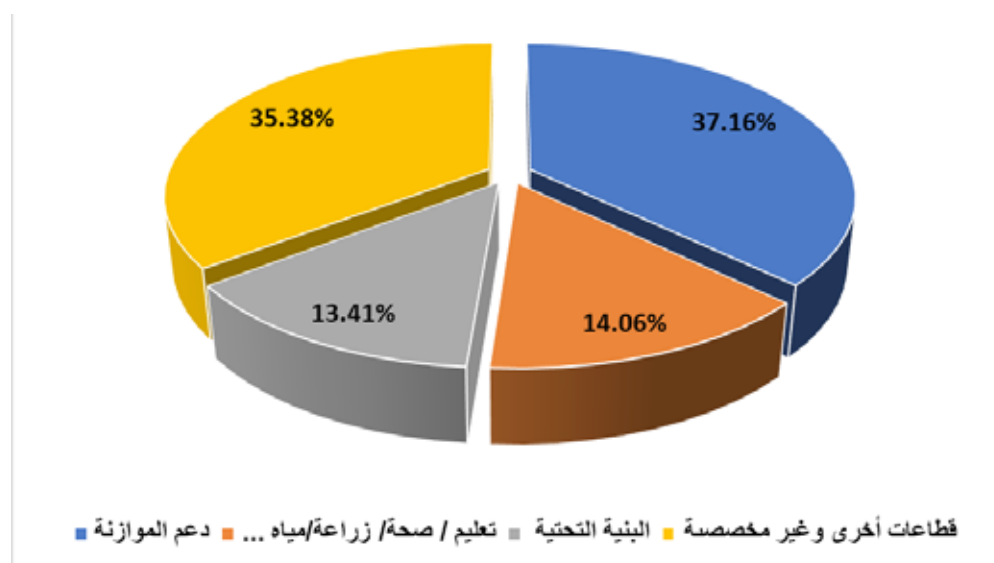
5 لا تشمل المبالغ المذكورة أعلاه مساهمة المانحين في ميزانية الأونروا.

وبلغت المنح المالية الدولية المقدمة للموازنة منذ 1994، ولغاية نهاية 2017 نحو 13.56 مليار دولار، تشكل نسبتها 37.2% من مجموع المساعدات، مستحوذة على الحصة الأكبر من المساعدات، في حين حظي قطاع البنية التحتية على أعلى تمويل بعد دعم الموازنة بقيمة بلغت حوالي 5 مليار دولار وبنسبة 13.4% من إجمالي المساعدات الخارجية في الفترة من 1994-2017، في حين توزعت باقي المساعدات على القطاعات المختلفة من «صحة، تعليم، مياه، ...» وأخرى غير مخصصة، كما يظهر في الجدول السابق.

جدول رقم (2) توزيع المساعدات والمنح على القطاعات المختلفة⁶

النسبة	المبلغ بالدولار	القطاع
37.16%	13,562,765,000	دعم الموازنة
3.63%	1,324,809,000	التعليم
2.19%	799,850,000	الصحة
0.82%	299,672,000	الزراعة
1.01%	369,661,000	المواصلات والاتصالات
0.37%	133,590,000	التجارة والسياحة
0.82%	298,753,000	الأعمال والخدمات
0.89%	323,954,000	الصناعة والانشاءات
4.33%	1,578,735,000	المياه والصرف الصحي
13.41%	4,895,600,000	البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى
16.64%	6,075,120,000	قطاعات أخرى
18.74%	6,838,849,000	غير مخصص
100%	36,501,358,000	المجموع

شكل رقم (2) توزيع المساعدات والمنح على القطاعات المختلفة



6 بوابة اقتصاد فلسطين-تقرير المح والمساعدات الدولية 1994-2017 المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). <https://www.palestineconomy.ps/donors/ar>

تحليل السلسلة الزمنية للمنح والمساعدات الخارجية المقدرة للموازنة العامة 2010-2019

تنقسم المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة إلى شقين: دعم للخزينة العامة، وتمويل للنفقات التطويرية، من خلال مراجعة الموازنات المقدرة على مدار 10 سنوات (2010-2019)، فإن المنح والمساعدات المقدرة للموازنات العامة كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (3) بيانات مقارنة للتمويل الخارجي المقدر بشقيه (تمويل خزينة + تمويل تطويري) وإجمالي الموازنة العامة ونسبة التمويل الخارجي من إجمالي الموازنة على مدار السنوات 2010-2019- بالمليون شيكل

العام	تمويل خزينة مقدر	تمويل تطويري مقدر	التمويل الخارجي المقدر	إجمالي الموازنة العامة	نسبة التمويل الخارجي من إجمالي الموازنة
2010 ⁷	4,723	2,546	7,269	14,592	49.81 %
2011 ⁸	3,580	1,850	5,430	13,810	39.32 %
2012 ⁹	3,811	1,140	4,951	13,444	36.83 %
2013 ¹⁰	4,070	1,110	5,180	14,387	36.00 %
2014 ¹¹	4,785	1,080	5,865	15,176	38.65 %
2015 ¹²	3,120	4,290	7,410	19,570	37.86 %
2016 ¹³	2,925	956	3,881	16,577	23.41 %
2017 ¹⁴	1,950	546	2,496	17,786	14.03 %
2018 ¹⁵	2,160	630	2,790	18,089	15.42 %
2019 ¹⁶	لم يتم إقرار الموازنة العامة				

مجموع التمويل الخارجي المقدر خلال السنوات (2010-2018) بلغ (45.3) مليار شيكل.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن ميل منحى التمويل الخارجي المقدر (تمويل خزينة + تمويل تطويري) بشكل عام متناقص، رغم أن ميل منحى الموازنة العامة مرتفع، أي أن الموازنة العامة بشكل عام في ارتفاع، وهذا منطقي في ظل الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وفي ظل زيادة كل من الإيرادات والنفقات، حيث ارتفعت الموازنة العامة من 14.6 مليار شيكل في العام 2010 إلى حوالي 18 مليار شيكل في العام 2018، أي بزيادة تقدر بـ 23% مما كانت عليه في العام 2010، في حين أن نسبة التمويل الخارجي من إجمالي الموازنة انخفضت من حوالي نصف الموازنة في

7 قرار بقانون رقم (3) لسنة 2010 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2010، الصادر بتاريخ: 2010/3/31

8 قرار بقانون رقم (5) لسنة 2011 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2011، الصادر بتاريخ: 2011/3/31

9 قرار بقانون رقم (6) لسنة 2012 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2012، الصادر بتاريخ: 2012/4/7

10 قرار بقانون رقم (2) لسنة 2013 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2013، الصادر بتاريخ: 2013/3/30

11 قرار بقانون رقم (2) لسنة 2014 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2014، الصادر بتاريخ: 2014/2/10

12 قرار بقانون رقم (9) لسنة 2015 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2015، الصادر بتاريخ: 2015/6/30

13 قرار بقانون رقم (1) لسنة 2016 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2016، الصادر بتاريخ: 2016/1/8

14 قرار بقانون رقم (3) لسنة 2017 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2017، الصادر بتاريخ: 2017/2/15

15 إقرار بقانون رقم (4) لسنة 2018 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2018، الصادر بتاريخ: 2018/3/4

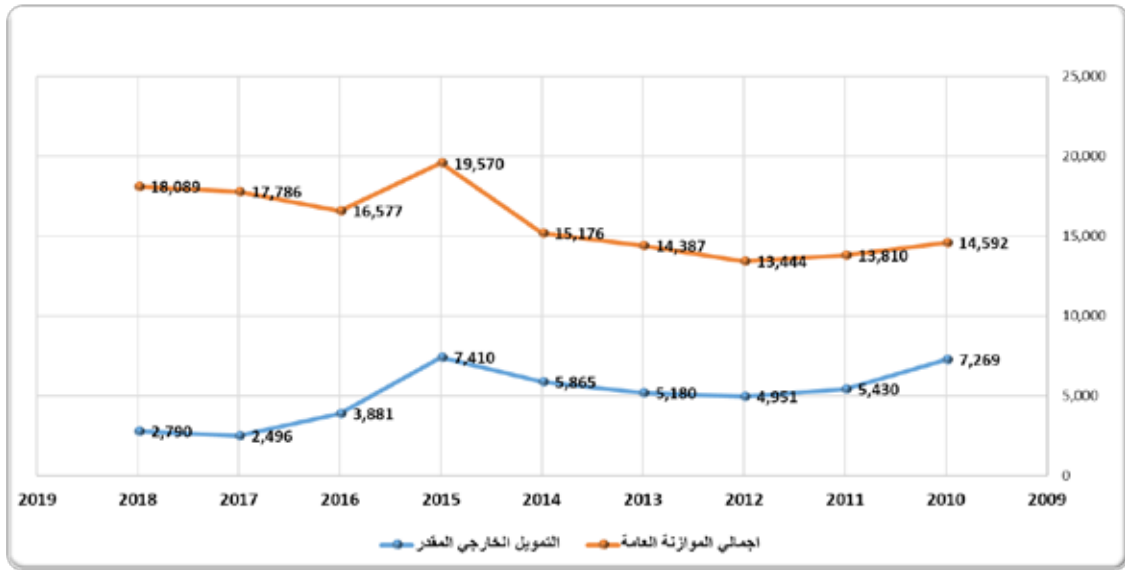
16 لم يتم إقرار الموازنة العامة بسبب أزمة أموال المقاصة، وتم الصرف بناء على نظام 12/1 من العام السابق لعام الموازنة، تبعاً للقرار الرئاسي رقم (26) لسنة 2019، الصادر بتاريخ: 2019/3/25.

العام 2010 49.8% إلى فقط 14% في موازنة 2017 المقدرة، أي انخفضت إلى حوالي 28.7% عمّا كانت عليه في موازنة العامة 2010، ومعنى ذلك أن المنح والمساعدات الخارجية المقدرة للموازنة العامة في انخفاض مستمر على مدار السنوات العشر الماضية، على الرغم من ارتفاع الموازنة العامة، الأمر الذي يفاقم من الفجوة القائمة، وأضحت العلاقة عكسية من بعد العام 2015، بمعنى رغم زيادة إجمالي الموازنة المقدرة إلا أن التمويل الخارجي في انخفاض.

ويلاحظ أن التمويل الخارجي المقدر، ارتفع بشكل ملحوظ في موازنة العام 2015، تبعاً لتوقعات الحكومة أن تكون أموال اعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي في العام 2014، ضمن التمويل التطويري الخارجي، ولكن عملياً لم يتم ذلك، وهذا ما سيتم شرحه بالتفصيل في مقارنة التمويل الخارجي المقدر مع التمويل الخارجي المتحقق فعلياً.

شكل رقم (3) بيانات مقارنة للتمويل الخارجي المقدر بشقيه (تمويل خزينة + تمويل تطويري)

واجمالي الموازنة العامة على مدار السنوات 2010-2019- بالمليون شيكل



ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن التمويل الخارجي المقدر لدعم للخزينة العامة بشكل عام أعلى من التمويل الخارجي المقدر للنفقات التطويرية «التمويل التطويري» إلا في موازنة العام 2015، حيث كان التمويل التطويري المقدر (4,290) مليون شيكل، في حين كان التمويل الخارجي المقدر لدعم الخزينة العامة (3,120) مليون شيكل، وذلك تبعاً لتوقعات الحكومة أن تكون أموال اعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي في العام 2014، ضمن التمويل التطويري الخارجي.

كما يلاحظ أن التمويل الخارجي المقدر لدعم الخزينة العامة بلغ خلال السنوات 2010-2018 مبلغ (31,124) مليون شيكل، وبشكل عام تراجع على مدار العشر سنوات الماضية، على الرغم من ارتفاع إجمالي الموازنة المقدرة، حيث انخفض التمويل الخارجي المقدر لدعم الخزينة العامة من (4,723) مليون شيكل في موازنة العام 2010، ليصل إلى (2,160) مليون شيكل في الموازنة العامة 2018، أي بانخفاض قدره (2,563) مليون شيكل، وبنسبة انخفضت إلى 45.7% في الموازنة المقدرة للعام 2018، عمّا كان مقدر في الموازنة المقدرة للعام 2010.

كما يلاحظ أن التمويل الخارجي المقدر للنفقات التطويرية «التمويل التطويري» بلغ خلال السنوات 2010-2018 مبلغ (14,148) مليون شيكل، وهو أيضاً تراجع على مدار العشر سنوات الماضية، على الرغم من ارتفاع إجمالي الموازنة المقدرة، حيث انخفض التمويل الخارجي المقدر لدعم النفقات التطويرية من (2,546) مليون شيكل في موازنة العام 2010، ليصل إلى (630) مليون شيكل في الموازنة العامة 2018، أي بانخفاض قدره (1,916) مليون شيكل، وبنسبة انخفضت إلى 24.7% عمّا كان مقدر في موازنة 2010، كما هو موضح في الشكل رقم (4) المرفق.

على مدار السنوات 2010-2019-بالمليون شيكل



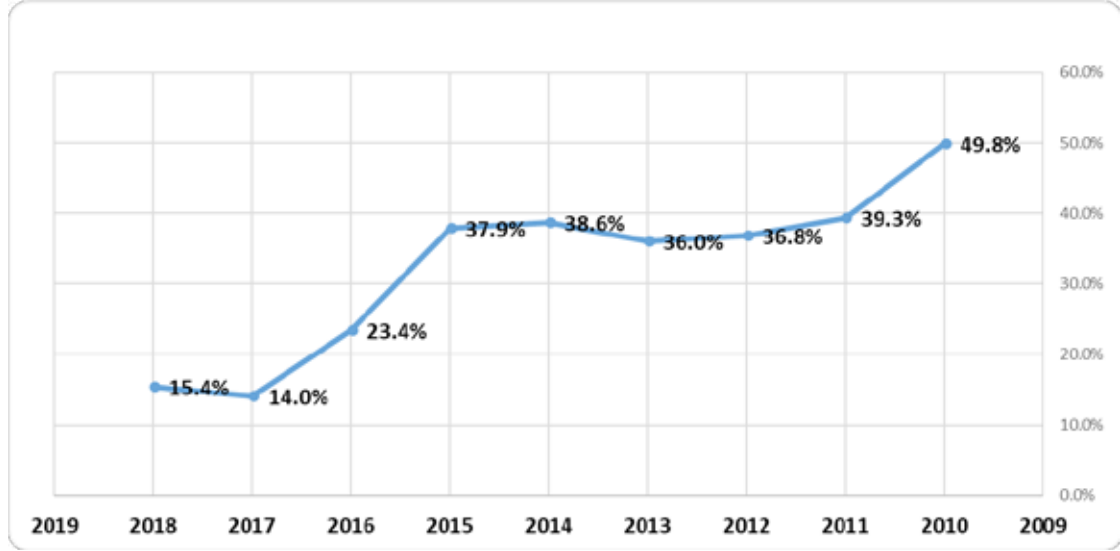
ومعنى ذلك، ان كل من الدعم الخارجي للخزينة العامة، او دعم النفقات التطويرية هما في تراجع مستمر على مدار السنوات العشر الماضية، وبنسب دالة إحصائية، وهذا مؤشر على أن انخفاض المنح والمساعدات الخارجية لم يقتصر فقط على دعم الخزينة العامة او على النفقات التطويرية، وانما على كل منهما، مما يطلق إنذارا على مستقبل هذا الدعم واستمراريته، ليطالب صناع القرار بالإعداد لخطط بديلة عن التراجع المستمر، او ربما انقطاع هذه المنح والمساعدات الخارجية في المستقبل، وهذا ما بدأت مؤشراتته تظهر في العام 2020.

كما يلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل رقم (5) أدناه، أن نسبة التمويل الخارجي المقدر لكل من الخزينة العامة والنفقات التطويرية «التمويل التطويري» من إجمالي الموازنة العامة تراجعت على مدار العشر سنوات الماضية 2010-2018، حيث انخفضت نسبة التمويل الخارجي المقدر من 49.8% في موازنة العام 2010، لتصل إلى 15.4% في الموازنة العامة 2018.

ومعنى ذلك أن نسبة المنح والمساعدات الخارجية المقدر من إجمالي الموازنة العامة في تراجع مستمر، الأمر الذي يعزز من ضرورة العمل على توفير بدائل لتلك المنح والمساعدات بشكلها الحالي، من خلال طرق بدائل جديدة للتمويل الخارجي، خصوصا أن الخطط الوطنية والقطاعية يتم بناؤها تبعا للموازنات المقدر، وليس الانفاق الفعلي، كما أن جزءا ليس باليسير من تلك الخطط والبرامج يعتمد على التمويل الخارجي، الأمر الذي يهدد تنفيذ تلك الخطط والبرامج.

شكل رقم (5) بيانات مقارنة لنسبة التمويل الخارجي المقدر (تمويل خزينة + تمويل تطويري)

من اجمالي الموازنة العامة على مدار السنوات 2010-2018



في العام 2019 لم يتم رصد التمويل الخارجي المقدر بسبب عدم إقرار الموازنة العامة، أما النسب الواردة في الشكل أعلاه، فهي توضح نسبة التمويل الخارجي المقدر من اجمالي الموازنة العامة المقدر، فعلى سبيل المثال في موازنة 2010 كان التمويل الخارجي المقدر (7,269) مليون شيكل، وبلغ اجمالي الموازنة العامة (14,592) مليون شيكل، أي أن التمويل الخارجي حوالي نصف الموازنة العامة، أما في موازنة العام 2018، فإن التمويل الخارجي المقدر كان (2,790) مليون شيكل، وبلغ اجمالي الموازنة العامة (18,089) مليون شيكل، أي أن التمويل الخارجي كان حوالي 15.4% فقط من الموازنة العامة.

(1) الانفاق المتحقق من التمويل الخارجي «المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة»: تحليل السلسلة الزمنية 2010-2019

من خلال مراجعة تقارير الإنفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية على مدار 10 سنوات (2010-2019)، فإن المنح والمساعدات للموازنات العامة المتحققة فعليا كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (4) بيانات مقارنة للتمويل الخارجي المتحقق فعلياً بشقيه (تمويل خزينة + تمويل تطويري)

على مدار السنوات 2010-2019- بالمليون شيكل

مجموع الدعم الخارجي الفعلي	الدعم الخارجي / مليون شيكل		السنة
	تمويل تطويري فعلي	تمويل خزينة فعلي	
4,762.8	486.8	4,276.1	¹⁷ 2010
3,519.9	604.7	2,915.2	¹⁸ 2011
3,586.6	601.1	2,985.5	¹⁹ 2012
4,915.1	383.5	4,531.6	²⁰ 2013
4,402.3	726.2	3,676.1	²¹ 2014
3,104.8	347.4	2,757.4	²² 2015
2,905.5	588.0	2,317.5	²³ 2016
2,597.2	631.7	1,965.5	²⁴ 2017
2,412.0	571.0	1,841.0	²⁵ 2018
1,745.5	-30.9	1,776.4	²⁶ 2019
33,951.7	4,909.5	29,042.3	المجموع

• في العام 2019، وبسبب قطع المساعدات الأمريكية، تم إرجاع مبلغ (448) مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية، وذلك من أجل اغلاق حساب المنحة، وبالتالي فإن المجموع الجبري للتمويل التطويري كان بالسالب.

• يلاحظ من الجدول رقم (4) ان مجموع التمويل الخارجي للموازنة العامة على مدار 10 سنوات (2010-2019) بلغ (34) مليار شيكل، منه (29) مليار شيكل دعم للخزينة العامة ونسبة 85.3% من اجمالي التمويل الخارجي، ومنه (5) مليار شيكل تمويل تطويري، أي ما نسبته 14.7% من اجمالي التمويل الخارجي.

17 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2010، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2011/1/24

18 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2011، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2012/1/15

19 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2012، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2013/1/16

20 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2013، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2014/2/11

21 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2014، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2015/1/20

22 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2015، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2016/1/17

23 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2016، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2017/3/23

24 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2017، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2018/1/24

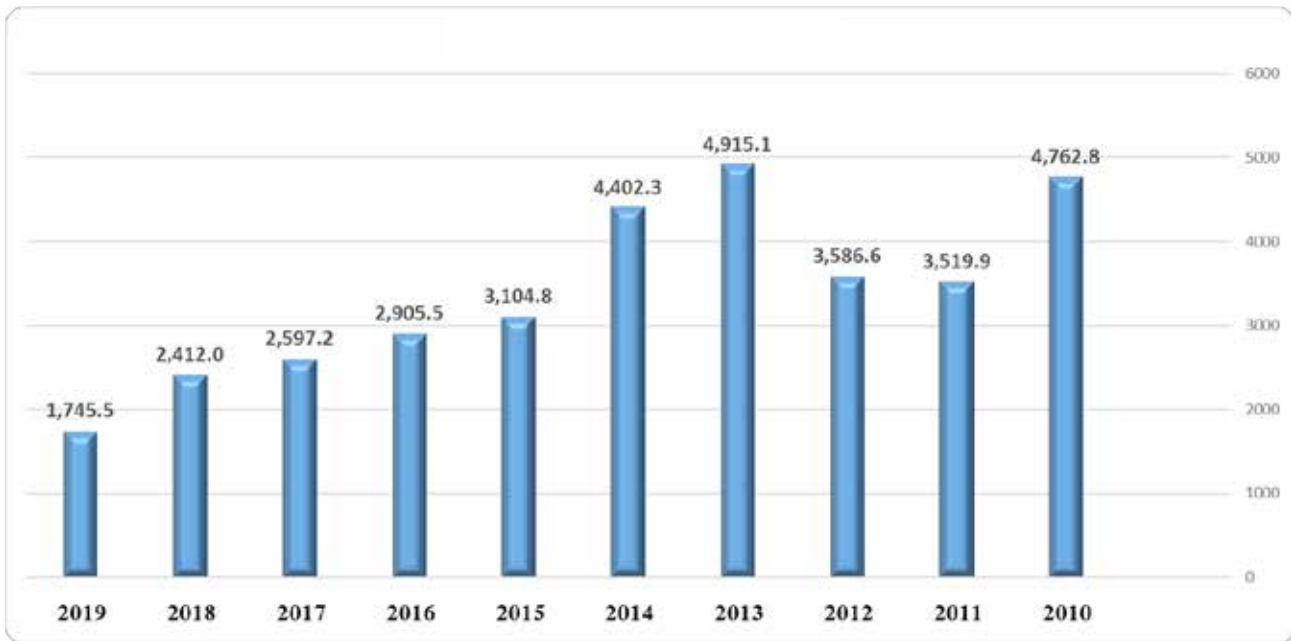
25 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2018، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2019/1/27

26 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2019، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2020/1/28

- كما يلاحظ أن التمويل الخارجي الفعلي للموازنة العامة في تناقص، حيث بلغ في العام 2010 مبلغ (4,762.8) مليون شيكل، وانخفض ليصل في العام 2019 إلى (1,745.5) مليون شيكل، أي انخفض بسبته 36.6% عما كان عليه في العام 2010.

- ومعنى ذلك أن التمويل الخارجي المتحقق فعلياً في تناقص مستمر، وأضحى فقط ثلث عما كان عليه قبل عشر سنوات، وتشكل المنح والمساعدات الخارجة للخزينة العامة المكوّن الأكبر من التمويل الخارجي المتحقق فعلياً، أي أن التمويل الخارجي التطويري محدود أولاً، وفي تناقص مستمر ثانياً.

شكل رقم (6) بيانات مقارنة للتمويل الخارجي المتحقق فعلياً على مدار السنوات 2010-2019-بالمليون شيكل



- يوضح الشكل السابق اتجاه التمويل الخارجي المتحقق فعلياً على مدار 10 سنوات، حيث أنه في تناقص مستمر، بدءاً من العام 2013، وقد انخفض بشكل حاد في العام 2019، ليصل إلى فقط (1.75) مليار شيكل، في حين بلغ في العام 2013 حوالي 5 مليار شيكل.

شكل رقم (7) بيانات مقارنة للتمويل الخارجي المتحقق فعلياً بشقيه (تمويل خزينة + تمويل تطويري)

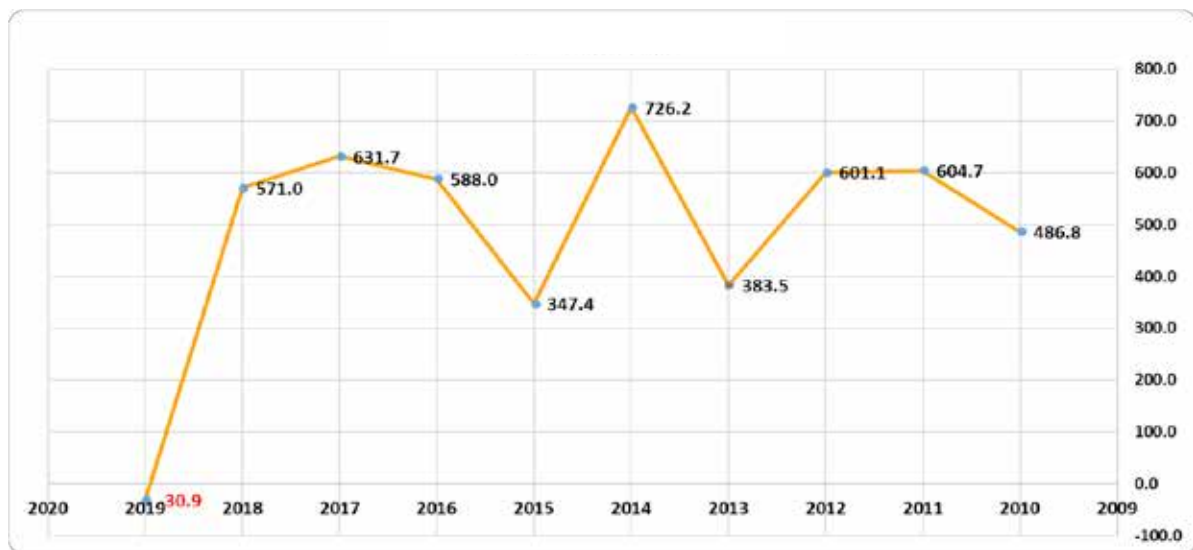
على مدار السنوات 2010-2019- بالمليون شيكل



يلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل رقم (7) أن التمويل الخارجي المتحقق فعلياً للخزينة العامة أعلى منه للنفقات التطويرية، وذلك على مدار السنوات العشر الماضية، مع وجود تراجع في التمويل الخارجي بشقيه. كما أن التمويل الخارجي للخزينة العامة في تراجع ملحوظ، وازدادت حدة التراجع في السنوات السبع الأخيرة. ومعنى ذلك أن التراجع في الدعم الخارجي الفعلي في ازدياد، مما يلقي ظلالاً قاتمة على مستقبل هذا التمويل، وأثره على الموازنة العامة.

شكل رقم (8) بيانات مقارنة للتمويل الخارجي المتحقق فعلياً (تمويل تطويري)

على مدار السنوات 2010-2019- بالمليون شيكل



يلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل رقم (8) ان التمويل التطويري المتحقق فعليا بالرغم من أهميته، إلا أنه يعاني من اضطراب واضح، وهو غير مستقر، وغير مرتفع نسبيا، حيث بلغت اقصى قيمة في العام 2014 وبلغت (726.2) مليون شيكل، وانخفض مباشرة في العام 2015 إلى (347.7) مليون شيكل، أي حوالي النصف، في حين كانت قيمته بالسالب في العام 2019، بسبب استرجاع الولايات المتحدة الامريكية لمنحة تطويرية بقيمة (448) مليون شيكل، الامر الذي يهدد من استدامة وتنفيذ المشاريع التطويرية، خصوصا أن النفقات التطويرية تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي.

ويشير ذلك إلى أن الرهان على الدعم الخارجي للنفقات التطويرية في غير محله، والتراجع المستمر في التمويل التطويري الخارجي المتحقق على مدار السنوات العشر الماضية وتذبذبه، بل وصوله في العام 2019 إلى قيمة سالبة، مؤشر على الخطورة التي تحيط بالمشاريع التطويرية ذات العلاقة بالقطاع الاجتماعي، وبالخدمات الاجتماعية التي تعتمد على التمويل الخارجي التطويري.

(٢) مقارنة الموازنات المقدرة للتمويل الخارجي «المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة» مع الإنفاق الفعلي المتحقق: تحليل السلسلة الزمنية 2010-2019

من خلال مراجعة الموازنات المقررة، وتقارير الانفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية على مدار 10 سنوات (2010-2019)، فإن المنح والمساعدات للموازنات العامة المقدرة والمتحققة فعليا كانت على النحو الاتي:

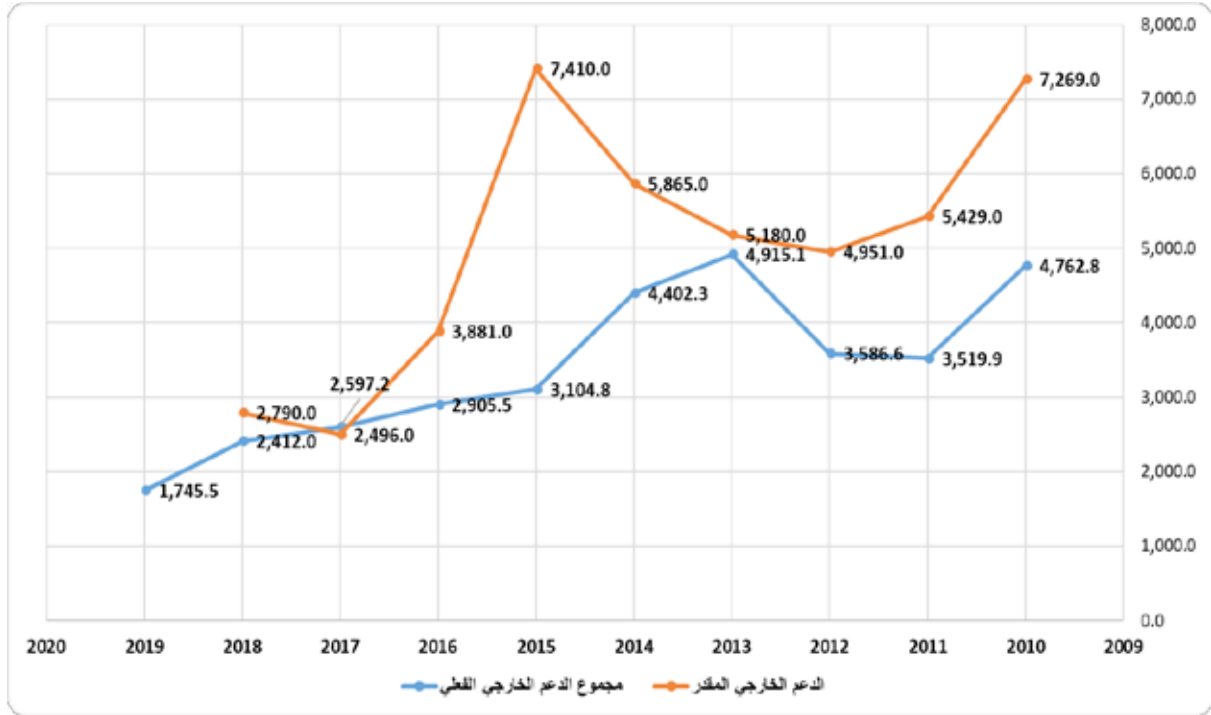
جدول رقم (5) بيانات مقارنة للتمويل الخارجي المقدر والمتحقق فعليا بشقيه

(تمويل خزينة + تمويل تطويري) على مدار السنوات 2010-2019 - بالمليون شيكل

نسبة التنفيذ	الدعم الخارجي المقدر	مجموع الدعم الخارجي الفعلي	الدعم الخارجي / مليون شيكل				السنة
			تمويل تطويري مقدر	تمويل تطويري فعلي	تمويل خزينة مقدر	تمويل خزينة فعلي	
65.5 %	7,269.0	4,762.8	2,546	486.8	4,723.0	4,276.1	2010
64.8 %	5,429.0	3,519.9	1,850.0	604.7	3,579.0	2,915.2	2011
72.4 %	4,951.0	3,586.6	1,140.0	601.1	3,811.0	2,985.5	2012
94.9 %	5,180.0	4,915.1	1,110.0	383.5	4,070.0	4,531.6	2013
75.1 %	5,865.0	4,402.3	1,080.0	726.2	4,785.0	3,676.1	2014
41.9 %	7,410.0	3,104.8	4,290.0	347.4	3,120.0	2,757.4	2015
74.9 %	3,881.0	2,905.5	956.0	588.0	2,925.0	2,317.5	2016
104.1 %	2,496.0	2,597.2	546.0	631.7	1,950.0	1,965.5	2017
86.5 %	2,790.0	2,412.0	630.0	571.0	2,160.0	1,841.0	2018
N/A	N/A	1,745.5	N/A	-30.9	²⁷ N/A	1,776.4	2019

- إجمالي التمويل الخارجي المقدر للسنوات 2010-2018 بلغ (45.3) مليار شيكل.²⁷
- إجمالي التمويل الخارجي المتحقق في السنوات 2010-2018 بلغ (32.2) مليار شيكل.
- إجمالي التمويل الخارجي المتحقق في السنوات 2010-2019 بلغ (34) مليار شيكل، علماً أنه لم يتم إقرار الموازنة العامة في العام 2019.

شكل رقم (9) بيانات مقارنة للتمويل الخارجي المقدر والمتحقق فعلياً بمجموعه (تمويل خزينة + تمويل تطويري) على مدار السنوات 2010-2019- بالمليون شيكل

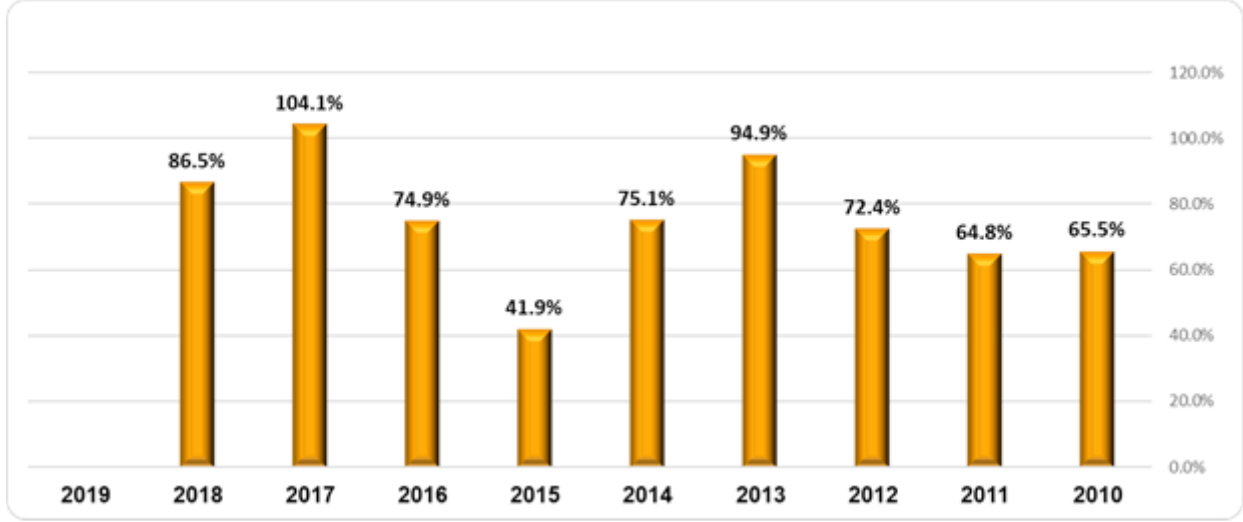


يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (9) أن التمويل الخارجي المقدر كان بشكل عام أعلى من التمويل الخارجي الفعلي، وكان متوسط التنفيذ الفعلي ما بين التمويل الخارجي الفعلي مقارنة مع التمويل الخارجي المقدر حوالي 71% ويظهر أيضاً أن هناك فجوات كبيرة ما بين التمويل الخارجي المقدر والمتحقق فعلياً، كما هو الحال في موازنة العام 2015، حيث تم تقدير التمويل الخارجي بمبلغ (7,410) مليون شيكل، في حين كان المتحقق (3,104.8) مليون شيكل أي بنسبة لم تتجاوز 42% كما يلاحظ أن التمويل الخارجي المقدر لدعم الخزينة العامة كان بشكل عام أعلى من المتحقق فعلياً، ولكن كان هناك سياق إلى حد ما متناغم والفجوات محدودة، في حين أن التمويل الخارجي المقدر للنفقات التطويرية كان بشكل عام أعلى من المتحقق فعلياً؛ فقد كان هناك فجوات كبيرة ودالة إحصائية، فعلى سبيل المثال كانت التمويل التطويري المقدر في موازنة العام 2015 مبلغ (4,290.0) مليون شيكل، في حين أن التمويل التطويري المتحقق فعلياً كان (347.4) مليون شيكل فقط، أي ما نسبته 8% فقط.

ويشير ذلك إلى أن المنح والمساعدات الخارجية المقدر كانت أعلى من المتحققة فعلياً، ما يطرح سؤالاً هاماً: ما مصير الخطط والبرامج والمشاريع الممولة خارجياً، والتي لم يتم الصرف الفعلي لها؟ وكيف سيتم انفاذ تلك الخطط والبرامج المتعلقة بالخدمات الاجتماعية في ظل فقدان التمويل!

27 لم يتم إقرار الموازنة العامة بسبب أزمة أموال المقاصة، وتم الصرف بناء على نظام 12/1 من العام السابق لعام الموازنة، تبعاً للقرار الرئاسي رقم (26) لسنة 2019، الصادر بتاريخ: 2019/3/25.

شكل رقم (10) نسبة مقارنة لتنفيذ الانفاق الفعلي مقارنة بالمقدر للتمويل الخارجي بمجموعه
(تمويل خزينة + تمويل تطويري) على مدار السنوات 2010-2019



يلاحظ من الجدول رقم (5) والشكل رقم (10)، أن نسبة التنفيذ الفعلي للتمويل الخارجي «المنح والمساعدات الخارجية» لكل من الخزينة العامة والنفقات التطويرية، كان بشكل عام أقل من المقدر، وبشكل متذبذب ومتباين. الأمر الذي يشير إلى وجود إشكالية حقيقية في انفاذ الخطط الحكومية المختلفة، حيث يرتبط تنفيذ تلك الخطط بالموازنات المقدر لها، ويكون المنح والمساعدات المتحققة فعلياً هي أقل، وينسب دالة عن تلك المقدر، فإن تنفيذ الخطط الحكومية المختلفة يشوبه الاضطراب، الأمر الذي يصل إلى عدم تنفيذ تلك الخطط أو المشاريع التطويرية لعدم توفر التمويل المرصود لها، والأمر أكثر خطورة في البرامج والمشاريع ذات العلاقة بالشأن الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، كونها تمس حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة، خصوصاً أن النفقات التطويرية تعتمد بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة.

(3) مصادر التمويل الخارجي: تحليل السلسلة الزمنية 2010-2019

تبعاً لتقارير الإنفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية خلال السنوات 2010-2019، فإن التمويل الخارجي ينقسم إلى شقين:

1. التمويل المباشر للخزينة العامة، ويشمل الدعم العربي، والدول المانحة، وبما يشمل الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات PEGASE، ومنح البنك الدولي.
2. التمويل التطويري، والذي يتضمن سلة التمويل المشترك لدعم قطاع التعليم JFA، ومنح تطويرية أخرى.

جدول رقم (6) الدعم الخارجي للخزينة العامة بشقيه (الدعم العربي + الدول المانحة) بالمليون شيكل

نسبة دعم الدول المانحة	نسبة الدعم العربي	مجموع الدعم الخارجي للخزينة العامة/ مليون شيكل	الدول المانحة/ مليون شيكل	الدعم العربي/ مليون شيكل	السنة
% 79.9	% 20.1	4,280.2	3,419.3	860.9	²⁸ 2010
% 64.6	% 35.4	2,915.2	1,883.4	1,031.8	²⁹ 2011
% 64.8	% 35.2	2,985.4	1,935.4	1,050.0	³⁰ 2012
% 69.4	% 30.6	4,531.7	3,143.3	1,388.4	³¹ 2013
% 60.2	% 39.8	3,676.1	2,212.3	1,463.8	³² 2014
% 53.3	% 46.7	2,757.4	1,469.4	1,288.0	³³ 2015
% 64.9	% 35.1	2,317.1	1,503.8	813.3	³⁴ 2016
% 73.3	% 26.7	1,965.5	1,441.3	524.2	³⁵ 2017
% 40.8	% 59.2	1,840.2	750.1	1,090.1	³⁶ 2018
% 50.7	% 49.3	1,776.4	900.1	876.3	³⁷ 2019
% 64.2	% 35.8	29,045.2	18,658.4	10,386.8	المجموع

28 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2010، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2010/1/24

29 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2011، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2011/1/15

30 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2012، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2012/1/16

31 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2013، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2013/1/16

32 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2014، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2014/1/20

33 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2015، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2015/1/17

34 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2016، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2016/3/23

35 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2017، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2017/1/24

36 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2018، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2018/1/27

37 تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2019، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2019/1/28

شكل رقم (11) الدعم الخارجي للخزينة العامة بشقيه (الدعم العربي + الدول المانحة) بالمليون شيكل



يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (11) أعلاه، أن الدعم الخارجي للخزينة العامة في تناقص، ولا يشكل الدعم العربي مظلة أمان، وأن كانت نسبة التراجع فيه أقل منه عن التراجع في الدعم الأجنبي من الدول المانحة، ومع ذلك فإن الدعم العربي للخزينة العامة محدود جدا، وهو في أفضل أحواله لم يتجاوز (1.46) مليار شيكل، في العام 2014، وانخفض في العام 2019 إلى 861 مليون شيكل، من جميع الدول العربية المانحة للموازنة العامة. الأمر الذي يشير إلى هشاشة وضعف الدعم العربي للخزينة العامة، ولا يمكن أن يشكل مظلة أمان مالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك، تشير البيانات إلى التراجع الكبير في الدعم الخارجي «التمويل الدولي» للخزينة العامة، حيث بلغ في العام 2010 (3.4) مليار شيكل، وانخفض في العام 2019 إلى (0.9) مليار شيكل فقط. الأمر الذي يشير إلى التراجع الكبير والحاد في الدعم الخارجي «الدولي» للموازنة العامة، مما يستدعي توفير بدائل لدى صنّاع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، وألا تبقى السلطة الوطنية الفلسطينية رهينة الاعتماد لدعم دولي لا يأتي، الأمر الذي ينعكس سلبا على انفاذ الخطط الحكومية المختلفة.

شكل رقم (12) نسبة كل من (الدعم العربي + الدول المانحة) من اجمالي الدعم الخارجي للخزينة العامة



يوضح الشكل أعلاه، أن نسبة التمويل والدعم العربي، بلغت حوالي ثلث إجمالي الدعم الخارجي للخزينة العامة ونسبة 35.8%، في حين أن الدعم الأجنبي «الدول المانحة» بلغ 64.2%، وهذا يشير إلى أن الدعم العربي للخزينة العامة ما زال محدوداً، وهو بكل الأحوال لا يشكل مظلة أمان للموازنة العامة، ولا يمكن الاعتماد عليه في تغطية الفجوة التمويلية التي تعاني منها الموازنة العامة بشكل سنوي.

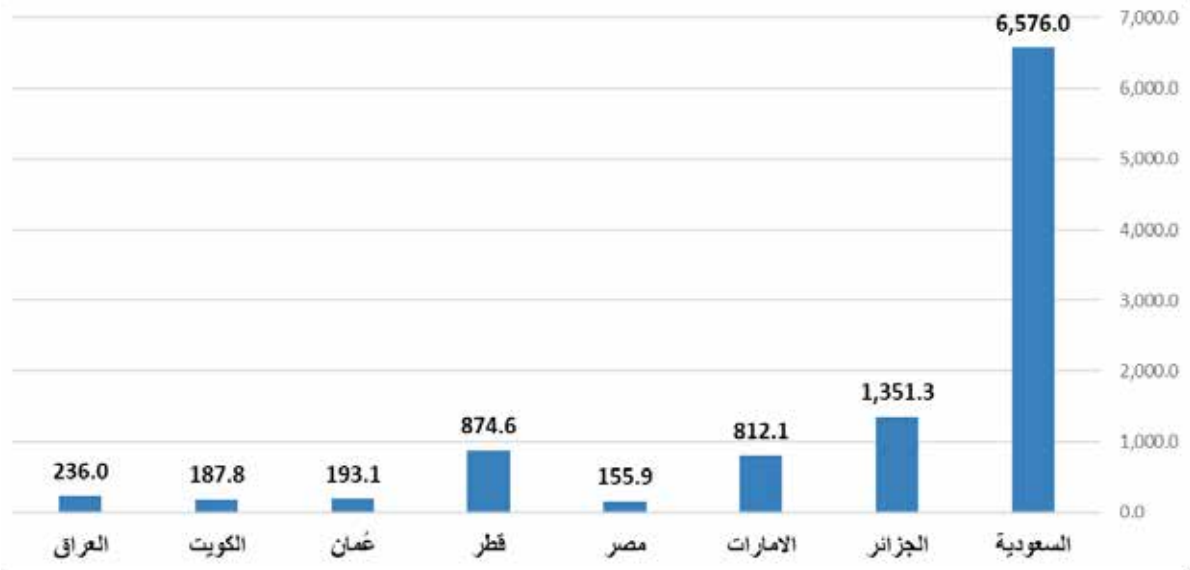
يشير الجدول أدناه إلى أن الدعم العربي للخزينة العامة خلال العشر سنوات الماضية 2010-2019، كان متذبذباً وغير ثابت، وهو دعم مرتبط بمسارات سياسية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال عدم انتظام تلك المساعدات، ومن خلال خروج ودخول دول متعددة إلى قائمة المانحين تبعاً لأجنداتها السياسية. فعلى سبيل المثال أوقفت دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها منذ العام 2014 تبعاً لخلاف السلطة الفلسطينية مع محمد دحلان ودعم الإمارات له، وكذا الأمر مع دولة قطر في عدة سنوات، حيث تحول دعم قطر مباشرة لغزة، وهناك دول كان دعمها لمرة واحدة مثل دولة الكويت، الأمر الذي يشير إلى أن الرهان على الدعم العربي للخزينة العامة محفوف بالمخاطر، ولا يمكن بناء الخطط عليه لارتباطه بمسارات وأجندات سياسية.

جدول رقم (7) الدعم العربي للخزينة العامة 2010-2019 - بالمليون شيكل

السنة	السعودية	الجزائر	الإمارات	مصر	قطر	عُمان	الكويت	العراق	المجموع
2010	536.0	98.1	160.0	30.2	36.6	0.0	0.0	0.0	860.9
2011	650.4	187.1	152.3	5.8	0.0	36.2	0.0	0.0	1,031.8
2012	399.8	99.5	324.6	12.5	113.7	0.0	0.0	99.9	1,050.0
2013	940.7	98.4	175.2	23.0	31.9	18.5	0.0	100.7	1,388.4
2014	704.4	184.4	0.0	26.8	522.2	26.0	0.0	0.0	1,463.8
2015	942.5	204.8	0.0	28.3	0.0	112.4	0.0	0.0	1,288.0
2016	699.1	102.0	0.0	12.2	0.0	0.0	0.0	0.0	813.3
2017	332.4	187.7	0.0	4.1	0.0	0.0	0.0	0.0	524.2
2018	794.0	95.3	0.0	13.0	0.0	0.0	187.8	0.0	1,090.1
2019	576.7	94.0	0.0	0.0	170.2	0.0	0.0	35.4	876.3
المجموع	6,576.0	1,351.3	812.1	155.9	874.6	193.1	187.8	236.0	10,386.8

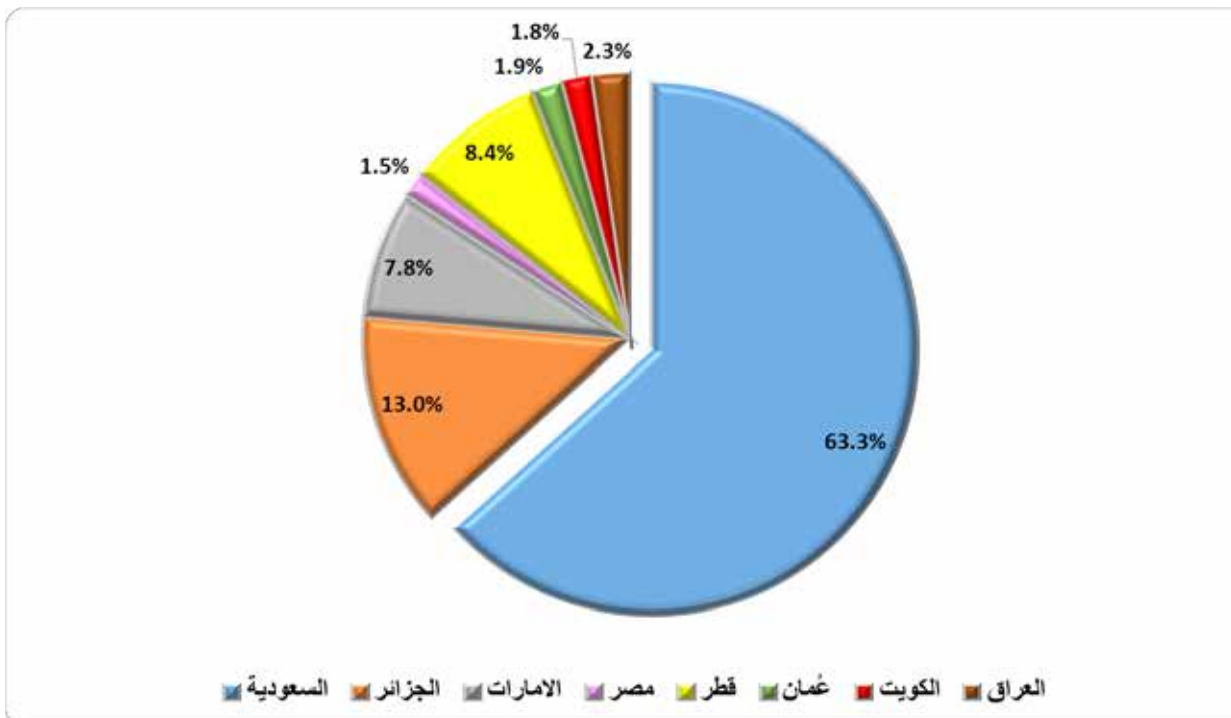
تقدم 8 دول عربية دعمها للخزينة العامة، على رأسها المملكة العربية السعودية التي ساهمت خلال العشر سنوات 2010-2019 بمبلغ (6,576) مليون شيكل، أي ما نسبته 63.3% من إجمالي الدعم العربي، تلتها الجزائر بنسبة 13% من إجمالي الدعم العربي، ويلاحظ أن تمويل السعودية والجزائر فقط هو المنتظم سنوياً، وباقي الدول دعمها غير منتظم، فعلى سبيل المثال أوقفت دولة الإمارات دعمها للخزينة العامة منذ العام 2013، وهناك دول دعمها محدود للغاية مثل عُمان، والذي لم يتجاوز على مدار 10 سنوات مبلغ (193.1) مليون شيكل.

شكل رقم (13) الدعم العربي للخزينة العامة خلال الفترة 2010-2019 تبعاً للدول المانحة- بالمليون شيكل



يظهر الشكل رقم 14 ادناه، أن السعودية تصدر الدول العربية المانحة للخزينة العامة، وبفارق كبير عن باقي الدول الأخرى، حيث قدمت على مدار 10 سنوات ثلثي الدعم العربي للخزينة العامة، بمبلغ (6.6) مليار شيكل، ونسبة 63.3% من إجمالي الدعم العربي للخزينة العامة، تميز دعمها بالكثافة والاستمرارية والانتظام على مدار العشر سنوات السابقة، تتبعها الجزائر بمبلغ (1.6) مليار شيكل، أي ما نسبته 13% من إجمالي الدعم العربي للخزينة العامة، وتتميز دعمها أيضاً بالاستمرارية والانتظام على مدار العشر سنوات السابقة، في حين أن دعم باقي الدول كان «موسمياً».

شكل رقم (14) نسبة مساهمة الدول العربية في تمويل الخزينة العامة خلال الفترة 2010-2019



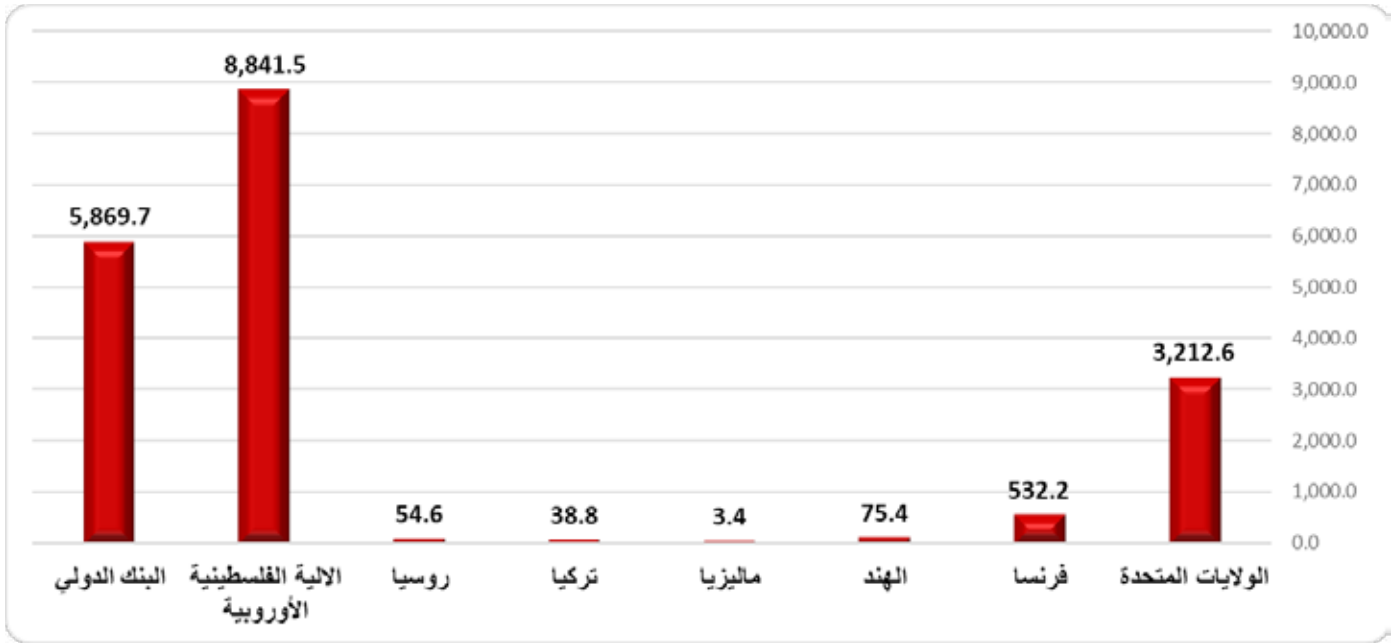
يظهر الجدول رقم (8) أن التمويل الدولي «الأجنبي» للخزينة العامة في تناقص مستمر، وهو غير منتظم، وأن المتحقق في العام 2019 حوالي 26% فقط عمّا كان عليه في العام 2010. كما تشير سلسلة البيانات منذ العام 2010 لغاية 2019 إلى أن الآلية الفلسطينية الأوروبية PEGASE لتنسيق المساعدات الاقتصادية والاجتماعية، تصدر قائمة المانحين الدوليين للخزينة العامة، وبمبلغ وصل إلى (8,841.5) مليون شيكل، يليها البنك الدولي بمبلغ (5,869.7) مليون شيكل، وعلى الرغم من مشاركة فرنسا المحدودة في دعم الخزينة، العامة إلا أنها الدولة الأجنبية الوحيدة ذات الدعم المنتظم سنويا للخزينة العامة.

جدول رقم (8) الدعم الأجنبي «الدول المانحة» للخزينة العامة 2010-2019 - بالمليون شيكل

السنة	الولايات المتحدة	فرنسا	الهند	ماليزيا	تركيا	روسيا	الالية الفلسطينية الأوروبية	البنك الدولي	المجموع
2010	831.4	59.3	36.9	0.0	0.0	0.0	1,397.3	1,064.2	3,419.3
2011	185.0	52.4	0.0	0.0	0.0	0.0	1,029.9	616.1	1,883.4
2012	0.0	93.7	0.0	0.0	0.0	0.0	817.5	1,024.2	1,935.4
2013	1,258.0	90.6	3.7	0.0	0.0	35.3	899.0	856.7	3,143.3
2014	380.3	37.2	0.0	3.4	0.0	0.0	880.6	910.8	2,212.3
2015	0.0	33.7	34.8	0.0	0.0	19.3	869.2	512.4	1,469.4
2016	292.3	67.6	0.0	0.0	0.0	0.0	783.2	360.7	1,503.8
2017	265.6	33.1	0.0	0.0	0.0	0.0	867.5	275.1	1,441.3
2018	0.0	33.9	0.0	0.0	22.8	0.0	656.0	37.4	750.1
2019	0.0	30.7	0.0	0.0	16.0	0.0	641.3	212.1	900.1
المجموع	3,212.6	532.2	75.4	3.4	38.8	54.6	8,841.5	5,869.7	18,658.4

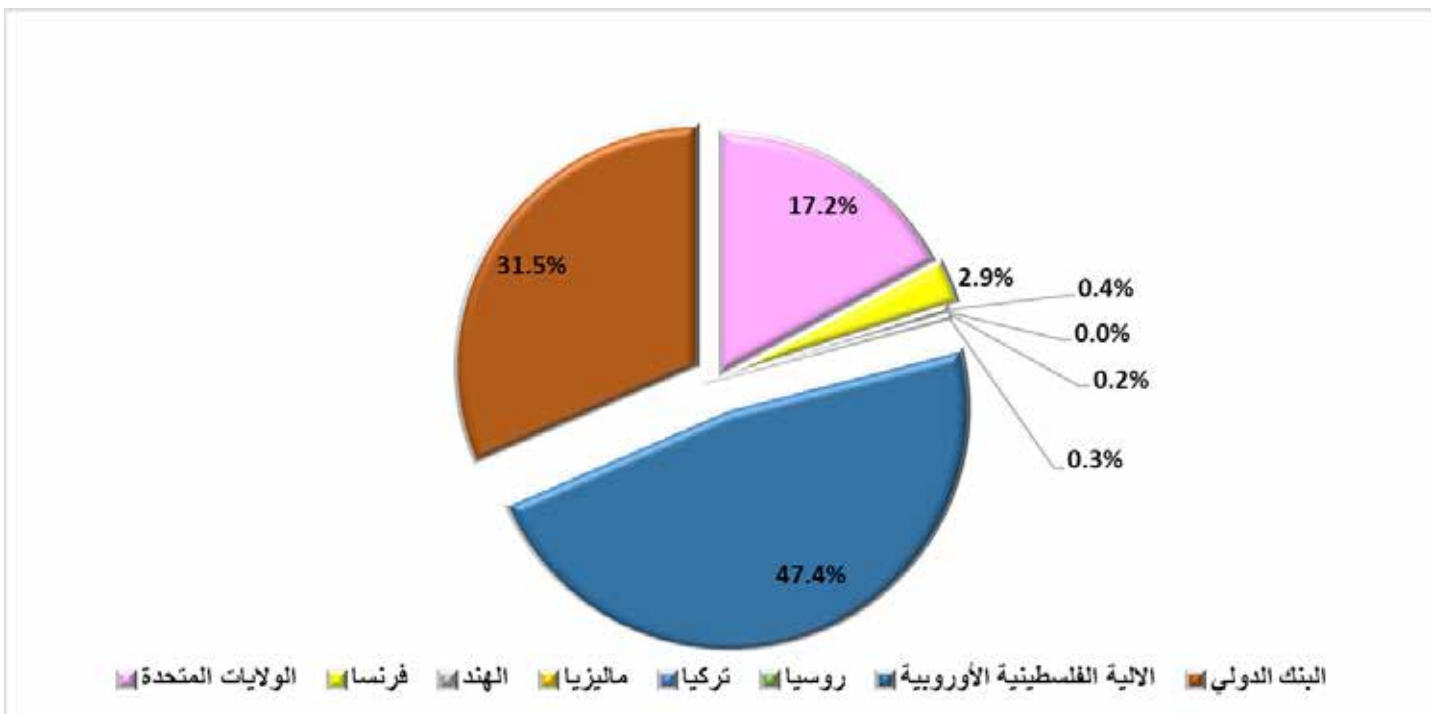
كما يشير الجدول أعلاه إلى أن الدعم الأجنبي للخزينة العامة «التمويل الدولي» في تناقص مستمر أيضا، ومن أسباب ذلك الواقع السياسي، واستخدام التمويل الخارجي لأجندات سياسية من قبل المانحين، كما هو الحال مع تمويل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي توقف بشكل كامل منذ العام 2017، كما أنه كان صفرا في الأعوام 2012 و2015.

شكل رقم (15) التمويل الدولي للخزينة العامة 2010-2019 - تبعا لجهة التمويل - بالمليون شيكل



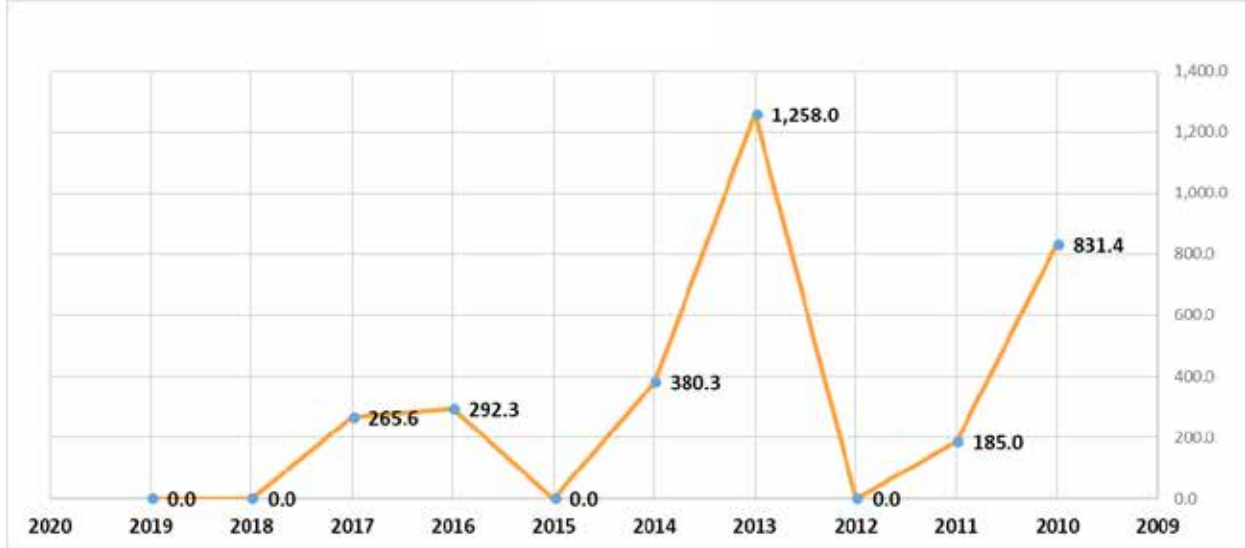
يظهر من الشكلين 15 و16 اتجاهات الدعم الدولي للخزينة العامة، حيث يتصدر الاتحاد الأوروبي ذلك الدعم من خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية PEGASE لتسيق المساعدات، وبمبلغ وصل إلى (8,841.5) مليون شيكل أي ما نسبته 47.4% من إجمالي الدعم الدولي على مدار السنوات 2010-2019، يليها البنك الدولي بنسبة 31.5% في حين ان دعم الولايات المتحدة، وعلى الرغم من مبلغه الكبير نسبيا (3.2) مليار شيكل، إلا أنه غير منتظم ومرتببط بمسارات سياسية.

شكل رقم (16) نسبة المساهمة للدول والتكتلات المختلفة في التمويل الدولي للخزينة العامة 2010-2019



يلاحظ من الشكل أدناه أن تمويل الولايات المتحدة الأمريكية غير منتظم ومتذبذب على مدار السنوات العشر 2010-2019، وهو موجه بشكل رئيس للبنية التحتية وتأهيل الأجهزة الأمنية وبناء مقراتها، ومنذ العام 2017، تم وقف هذا الدعم. وهذا يشير مرة أخرى إلى أن الرهان على الدعم الخارجي محفوف بالمخاطر لارتباطه بمسارات وأجندات سياسية، وهو يهدد كل عملية التخطيط في فلسطين.

شكل رقم (17) تمويل الولايات المتحدة الأمريكية للخرينة العامة 2010-2019 بالمليون شيكل



يلاحظ من الشكل رقم (18) أن الآلية الفلسطينية الأوروبية لتنسيق المساعدات الاجتماعية والاقتصادية PEGASE والبنك الدولي هما أكبر الداعمين للخرينة العامة، وبدعم سنوي، إلا أن هذا الدعم أيضا في تناقص، كذلك في تمويل البنك الدولي وإن كان بوتيرة أكثر، الأمر الذي يشير إلى إشكالية في الخدمات الاجتماعية الممولة خارجيا، كون آلية PEGASE تختص بدعم كل من:

- دعم رواتب الموظفين المدنيين.
 - دعم الحالات الاجتماعية. (برنامج وزارة التنمية الاجتماعية للمساعدات النقدية).
 - دعم مستشفيات القدس.
- في حين أن البنود التي يتم الصرف عليها من خلال البنك الدولي، اما مباشرة او من خلال:
- منح من خلال دول متعددة.
 - شبكة الأمان الاجتماعي.
 - الخدمات الطارئة.
 - منح القروض.

الأمر الذي يهدد استمرارية تدفق تلك الخدمات، ويحيط مستقبلها بغموض، ويخلق واقعا مضطربا محيطا بها.

شكل رقم (18) تمويل مقارن لتمويل كل من الآلية الفلسطينية الأوروبية PEGASE

والبنك الدولي للخزينة العامة 2010-2019 بالمليون شيكل



(4) التمويل التطويري

تبعاً لتقارير الإنفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية خلال السنوات 2010-2019، فإن التمويل التطويري، والذي يتضمن سلة التمويل المشترك لدعم قطاع التعليم JFA، ومنح تطويرية أخرى كان على النحو الآتي:

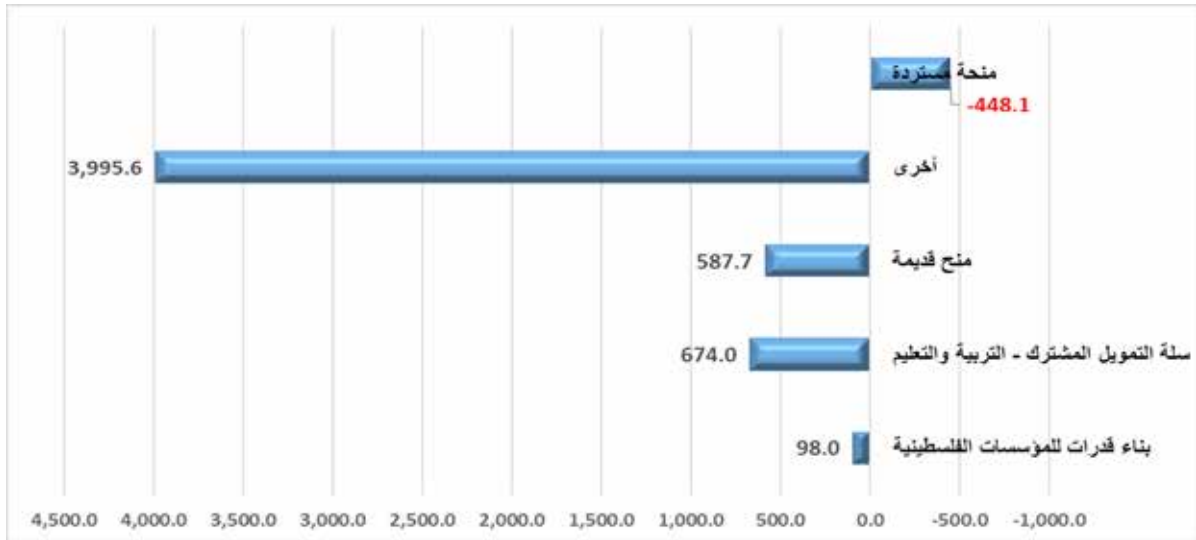
جدول رقم (9) التمويل الخارجي التطويري 2010-2019 بالمليون شيكل

السنة	بناء قدرات للمؤسسات الفلسطينية	سلة التمويل المشترك - التربية والتعليم	منح قديمة	أخرى	منحة مستردة	مجموع التمويل التطويري / مليون شيكل
2010	0.0	0.0	0.0	486.8	0.0	486.8
2011	0.5	63.1	34.0	507.2	0.0	604.8
2012	0.7	40.9	63.3	494.3	0.0	599.2
2013	1.9	27.7	65.2	288.7	0.0	383.5
2014	1.4	15.7	148.1	561.0	0.0	726.2
2015	1.4	53.6	58.8	233.6	0.0	347.4
2016	1.5	104.0	108.3	374.6	0.0	588.4
2017	90.6	189.1	0.0	351.9	0.0	631.6
2018	0.0	103.0	110.0	357.3	0.0	570.3
2019	0.0	76.9	0.0	340.2	-448.1	-31.0
المجموع	98.0	674.0	587.7	3,995.6	-448.1	4,907.2

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن التمويل الخارجي التطويري المتحقق فعليا كان محدودا، وكان متوسطه (500) مليون شيكل فقط سنويا، وهو متذبذب، وفي السنوات الأخيرة أضحى مخصصا لقطاعات محددة، وهي: بناء قدرات المؤسسات الفلسطينية، ومنح تطويرية للوزارات، وسلة التمويل المشترك JFA لدعم قطاع التعليم.

من الأمثلة على هشاشة وعدم ثبات الدعم الخارجي للنفقات التطويرية، أنه في العام 2019، استردت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منحة تطويرية بقيمة (448) مليون شيكل، والتي فاقت في مجموعها كل الدعم التطويري المتحقق للعام 2019. الأمر الذي يشير إلى أن الدعم التطويري الخارجي محدود جدا، وهو متذبذب وهش، ولا يمكن الاعتماد عليه في تمويل النفقات التطويرية وخاصة النفقات ذات العلاقة بالشأن الاجتماعي.

شكل رقم (19) التمويل الخارجي التطويري 2010-2019 بالمليون شيكل



يظهر الشكل أعلاه توزيع التمويل الخارجي التطويري، حيث لا تتضمن بيانات وزارة المالية تفصيلات دقيقة عن طبيعة تلك النفقات، والنفقات التطويرية الواضحة هي المخصصة لقطاع التعليم، ومن خلال سلة التمويل المشترك JFA.

إن التمويل الخارجي للموازنة العامة والمخصص لدعم الخزينة المباشر، والذي يشكل أكثر من 85% من إجمالي المنح والمساعدات الفعلية للموازنة العامة، يتم تخصيصه للنفقات العامة تبعا لخطط وأولويات وزارة المالية الفلسطينية بما فيها الإنفاق على قطاع الأمن.

أما بخصوص التمويل التطويري الخارجي، فإن لقطاع الأمن نصيب وافر منه، وخاصة التمويل المقدم - في السنوات السابقة- من الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى سبيل المثال لا الحصر قدمت الولايات المتحدة الأمريكية منح تطويرية لقطاع الأمن في الأعوام 2016 و2017، لبناء معسكرات تدريب للأجهزة الأمنية، بلغت قيمتها الفعلية في العام 2016 (48.7)³⁸ مليون شيكل، وفي العام 2017 (33.7)³⁹ مليون شيكل. عدا عن الدعم الخارجي لقطاع الأمن المقدم من خارج الموازنة العامة عبر برامج تدريبية محلية وإقليمية، ومساعدات مادية ولوجستية.

كما أن بند إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية له نصيب ثابت من النفقات التطويرية أن كانت خارجية من خلال تمويل الخزينة بشكل مباشر، وبلغت مجموع ما تم إنفاقه فعليا على بند إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية خلال السنوات 2011-2018 (508.8)⁴⁰ مليون شيكل. الأمر الذي يشير إلى أن جزءا ليس باليسير من النفقات التطويرية يتم إنفاقه على قطاع الأمن، خاصة تمويل الولايات المتحدة الأمريكية، وعدة دول ضمن المنح المقدمة لتطوير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وضمن عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

38 تقرير الاتفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2016، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2017/3/23

39 تقرير الاتفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2017، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2018/1/24

40 التقارير الشهرية التراكمية لوزارة المالية للسنوات 2011-2018، علما ان تقارير 2010 و2019 لا تتضمن تفصيلات عن الموضوع.

ثالثاً: الاستنتاجات

من خلال العرض السابق، وفي ظل تحليل السلسلة الزمنية لكم الأرقام والبيانات الخاصة بالمنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة، على مدار عشر سنوات 2010-2019، فإن الدراسة خلصت إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

(1) تقييم حجم ونسبة المنح والمساعدات للموازنة العامة على مدار السنوات العشر 2010-2019

- حصلت السلطة الوطنية الفلسطينية على تمويل خارجي للموازنة العامة على مدار 10 سنوات (2010-2019) بلغ (34) مليار شيكل، منه (29) مليار شيكل دعم للخزينة العامة وبنسبة 85.5% من إجمالي التمويل الخارجي، ومنه (5) مليار شيكل تمويل تطويري، أي ما نسبته 14.5% من إجمالي التمويل الخارجي، إلا أن هناك تراجعاً واضحاً في المنح والمساعدات للموازنة العامة، سواء كان ذلك على مستوى الدعم الخارجي للخزينة العامة أو الدعم للنفقات التطويرية «التمويل التطويري»، وذلك على صعيد الحجم والنسبة، بدلالة ميل منحى التمويل الخارجي المقدّر (تمويل خزينة + تمويل تطويري) المتناقص بشكله العام، رغم أن ميل منحى الموازنة العامة مرتفع، ونسبة التمويل الخارجي من إجمالي الموازنة انخفضت من حوالي نصف الموازنة في العام 2010 49.8% إلى فقط 14% في موازنة 2017 المقدرة، أي إلى حوالي 28.7% عمّا كانت عليه في موازنة العام 2010.
- إن التمويل الخارجي الفعلي للموازنة العامة في تناقص، حيث بلغ في العام 2010 مبلغ (4,762.8) مليون شيكل، وانخفض ليصل في العام 2019 إلى (1,745.5) مليون شيكل، أي انخفض إلى حوالي ثلث المبلغ 36.6% عمّا كان عليه في العام 2010.
- إن الفجوة ما بين إجمالي الموازنة العامة المقدرة والتمويل الخارجي المقدّر اتسعت من العام 2010 ولغاية 2018، وأضحت العلاقة عكسية من بعد العام 2015، بمعنى رغم زيادة إجمالي الموازنة المقدرة إلى أن التمويل الخارجي في انخفاض.
- بلغ التمويل الخارجي المقدّر لدعم الخزينة العامة خلال السنوات 2010-2018 حوالي (31,124) مليون شيكل. وقد تراجع بشكل عام على مدار العشر سنوات الماضية، حيث انخفض التمويل الخارجي المقدّر لدعم الخزينة العامة من (4,723) مليون شيكل في موازنة العام 2010، ليصل إلى (2,160) مليون شيكل في الموازنة العامة 2018، أي بانخفاض قدره (2,563) مليون شيكل، وبنسبة انخفضت إلى 45.7% في الموازنة المقدرة للعام 2018، عمّا كان مقدّر في الموازنة المقدرة للعام 2010.
- بلغ التمويل الخارجي المقدّر للنفقات التطويرية «التمويل التطويري» خلال السنوات 2010-2018 حوالي (14,148) مليون شيكل. لكنه شهد تراجعاً على مدار العشر سنوات الماضية، على الرغم ارتفاع إجمالي الموازنة المقدرة، حيث انخفض التمويل الخارجي المقدّر لدعم النفقات التطويرية من (2,546) مليون شيكل في موازنة العام 2010، ليصل إلى (630) مليون شيكل في الموازنة العامة 2018، أي بانخفاض قدره (1,916) مليون شيكل، وبنسبة انخفضت إلى 24.7% عمّا كان مقدّر في موازنة 2010.
- تراجع نسبة التمويل الخارجي المقدّر لكل من الخزينة العامة والنفقات التطويرية «التمويل التطويري» من إجمالي الموازنة العامة على مدار العشر سنوات الماضية 2010-2018، حيث انخفضت نسبة التمويل الخارجي المقدّر من 49.8% في موازنة العام 2010، لتصل إلى 15.4% في الموازنة العامة 2018.
- تظهر بيانات وزارة المالية في تقاريرها، أن التمويل الخارجي للخزينة العامة في تراجع ملحوظ، وازدادت حدة التراجع في السنوات السبع الأخيرة، مما يلقي ظلالاً قاتمة على مستقبل هذا التمويل.
- بالرغم من أهمية التمويل التطويري المتحقق فعلياً، إلا أنه يعاني من اضطراب واضح وهو غير مستقر، وهو غير مرتفع نسبياً حيث بلغت أقصى قيمة في العام 2014 وبلغت (726.2) مليون شيكل، وانخفض مباشرة في العام 2015 إلى (347.7) مليون شيكل، أي حوالي النصف، في حين كانت قيمته بالسالب في العام 2019، بسبب استرجاع الولايات المتحدة الأمريكية لمنحة تطويرية بقيمة (448) مليون شيكل، الأمر الذي

يهدد استدامة المشاريع التطويرية وتنفيذها، خاصة أن النفقات التطويرية تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي.

- كان التمويل الخارجي المقدر بشكل عام أعلى من التمويل الخارجي الفعلي، حيث بلغ متوسط التنفيذ الفعلي للتمويل الخارجي 71 % من التمويل الخارجي المقدر، وتظهر البيانات وجود فجوات كبيرة ما بين التمويل الخارجي المقدر والمتحقق فعلياً، كما هو الحال في موازنة العام 2015، حيث تم تقدير التمويل الخارجي بمبلغ (7,410) مليون شيكل، في حين كان المتحقق (3,104.8) مليون شيكل أي بنسبة لم تتجاوز 42 %
- إن التمويل الخارجي المقدر لدعم الخزينة العامة كان بشكل عام أعلى من المتحقق فعلياً، ولكن كان هناك سياق إلى حد ما متناغم والفجوات محدودة. في المقابل كان التمويل الخارجي المقدر للنفقات التطويرية بشكل عام أعلى من المتحقق فعلياً، وكان هناك فجوات كبيرة ودالة إحصائياً، فعلى سبيل المثال كان التمويل التطويري المقدر في موازنة العام 2015 مبلغ (4,290.0) مليون شيكل، في حين بلغ التمويل التطويري المتحقق فعلياً (347.4) مليون شيكل فقط، أي ما نسبته 8 % فقط، مما يطرح سؤال حول منهجية التخطيط والتوقعات للموازنة العامة.

الاستنتاج:

المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة بشقيها «تمويل خزينة وتمويل تطويري» في تناقص واضح، كما ان هناك فجوة ما بين الموازنة المقدرة للمنح والمساعدات الخارجية، وما هو متحقق فعلياً، حيث أن المتحقق أقل من المقدر، الأمر الذي يلقي ظلالاً قاتمة على مستقبل الدعم الخارجي، ويحث صنّاع القرار على توفير البدائل، كما أن فجوة المقدر والفعلي بحاجة إلى معالجة في وزارة المالية، من أجل التخطيط السليم والواقعي للموازنة العامة.

(2) الجهات الداعمة للموازنة العامة على مدار السنوات العشر 2010-2019

- ينقسم التمويل الخارجي للموازنة العامة إلى شقين: التمويل المباشر للخزينة العامة، ويشمل الدعم العربي، والدول المانحة، وبما يشمل الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات PEGASE، ومنح البنك الدولي، أي التمويل التطويري، والذي يتضمن سلة التمويل المشترك لدعم قطاع التعليم JFA، ومنح تطويرية أخرى.
- إن الدعم الخارجي للخزينة العامة في تناقص بما فيه الدعم العربي، ولا يشكل الدعم العربي مظلة أمان، وهو يشكل حوالي ثلث إجمالي الدعم الخارجي المخصص للخزينة فقط.
- إن الدعم العربي للخزينة العامة خلال العشر سنوات الماضية 2010-2019، كان متذبذباً وغير ثابت؛ ففي الوقت الذي بلغت فيه تلك المساعدات (1,463.8) مليون شيكل في العام 2014، انخفضت إلى حوالي الثلث (524.2) مليون شيكل في العام 2017.
- هناك 8 دول عربية تقدم دعمها للخزينة العامة، على رأسها المملكة العربية السعودية التي ساهمت خلال العشر سنوات 2010-2019 بمبلغ (6,576) مليون شيكل، أي ما نسبته 63.3 % من إجمالي الدعم العربي، تلتها الجزائر بنسبة 13 % من إجمالي الدعم العربي، ويلاحظ أن تمويل السعودية والجزائر فقط هو الدعم المنتظم سنوياً، وباقي الدول دعمها غير منتظم، فعلى سبيل المثال أوقفت دولة الإمارات دعمها للخزينة العامة منذ العام 2013، وهناك دول دعمها محدود للغاية مثل عُمان، والذي لم يتجاوز على مدار 10 سنوات مبلغ (193.1) مليون شيكل.
- التمويل الدولي للخزينة العامة «الدعم الأجنبي» في تناقص مستمر وهو غير منتظم، حيث انخفض من (3,419.3) مليون شيكل في موازنة العام 2010 إلى (900.1) مليون شيكل في العام 2019، أي أن المتحقق في العام 2019 26 % فقط عما كان عليه في العام 2010.

- تنصدر الآلية الفلسطينية الأوروبية PEGASE لتتسيق المساعدات، قائمة المانحين الدوليين للخزينة العامة، وبمبلغ وصل إلى (8,841.5) مليون شيكل أي ما نسبته 47.4% من إجمالي الدعم الدولي على مدار السنوات 2010-2019، يليها البنك الدولي بنسبة 31.5%. وبالرغم من انتظام دعمهما السنوي، إلا أن هذا الدعم أيضا في تناقص، وحدة التناقص تزداد في تمويل البنك الدولي.
- على الرغم من مشاركة فرنسا المحدودة في دعم الخزينة العامة، إلا أنها الدولة الأجنبية الوحيدة ذات الدعم المنظم سنويا للخزينة العامة. في المقابل فإن دعم الولايات المتحدة للخزينة العامة غير منتظم، وقد توقف بشكل كامل من بعد العام 2017، وكان صفرا في الأعوام 2012 و2015.
- إن التمويل الخارجي التطويري المتحقق فعليا كان محدودا وكان متوسطا (500) مليون شيكل فقط سنويا، وهو متذبذب. وفي السنوات الأخيرة، أضحت مخصص لقطاعات محددة وهي بناء قدرات المؤسسات الفلسطينية، ومنح تطويرية للوزارات، وسلة التمويل المشترك JFA لدعم قطاع التعليم؛ ومن الأمثلة على هشاشة وعدم ثبات الدعم الخارجي للنفقات التطويرية، أنه في العام 2019، استردت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منحة تطويرية بقيمة (448) مليون شيكل، والتي فاقت في مجموعها كل الدعم التطويري المتحقق للعام 2019، إضافة إلى وقف الولايات المتحدة مساعداتها المباشرة للخزينة العامة.
- مما لا شك فيه أن التمويل الخارجي يرتبط بمسارات سياسية، ويتأثر بشكل مباشر بالأجندات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية، وهو يعد أحد أدوات الضغط على السلطة الفلسطينية، أو لتشجيعها للمضي قدما في عملية السلام ومكافحة «الإرهاب» من خلال دعم المؤسسة الأمنية، وهذا واضح تماما من تحليل سلسلة التمويل الخارجي للموازنة العامة على مدار عشر سنوات، وهذا الأمر يهدد استدامة ذلك التمويل، وبالتالي يهدد المشاريع والنفقات المرتبطة بها.

الاستنتاج:

المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة بشقيها «تمويل خزينة وتمويل تطويري» في تناقص واضح، كما أن هناك فجوة ما بين الموازنة المقدرة للمنح والمساعدات الخارجية، وما هو متحقق فعليا، حيث أن المتحقق اقل من المقدر، إضافة إلى ارتهان التمويل الخارجي بالأجندات السياسية للمانحين، كذلك ما زال التمويل العربي محدودا ومتذبذبا الأمر الذي ينفي وجود شبكة أمان عربية للدعم الموازنة العامة، مما يلقي ظلالة قائمة على مستقبل الدعم الخارجي ويحث صناعات القرار على توفير البدائل، كما أن بين فجوة المقدر والفعلي بحاجة إلى معالجة في وزارة المالية من أجل التخطيط السليم والواقعي للموازنة العامة.

(3) أثر تراجع المنح والمساعدات الخارجية على الخدمات الاجتماعية في فلسطين

- من المعلوم أن تنفيذ الخطط الحكومية، ومن ضمنها خطط القطاع الاجتماعي (الصحة، التربية والتعليم، التنمية الاجتماعية وغيرها) يرتبط بالموازنات المخصصة أولا، وبالصرف الفعلي ثانيا. وفي ضوء تراجع الدعم الخارجي للموازنة العامة، فإن ذلك انعكس أولا على الأسقف المالية للوزارات ذات العلاقة بالقطاع الاجتماعي، ودليل ذلك أن المغلفات المالية لتلك الوزارات الواردة في خططها الاستراتيجية القطاعية 2017-2022 كانت أعلى من الأسقف المالية التي اعتمدها وزارة المالية لتلك الوزارات في موازاناتها المخصصة، ومثال ذلك وجود فجوة بين الموازنة المخصصة لوزارة الصحة والمغلفات المالية الواردة في الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022. وبمراجعة تلك الاستراتيجية، يظهر وجود فجوة تمويلية بين الأسقف المالية المخصصة لوزارة الصحة من قبل وزارة المالية، والاحتياج الفعلي تبعا للخطة، وبلغت تلك الفجوة في العام 2018 (388) مليون شيكل في النفقات الجارية والتطويرية، وتصل الفجوة المالية إلى (492) مليون شيكل في العام 2022،⁴¹ وكذا الأمر بالنسبة لوزارة التنمية الاجتماعية، حيث أن هناك فجوة تمويلية ما بين المغلفات المالية المرصودة

في خطة وزارة التنمية الاجتماعية الاستراتيجية لتنفيذ برامج الوزارة، والأسقف المالية المنوحة، وتبلغ تلك الفجوة حوالي 80 مليون شيكل (للفترة 2017-2019).⁴²

- على الرغم من أن المنح والمساعدات الخارجية الفعلية كانت أقل من المقدرة، إلا أن الأسقف المالية المعتمدة للقطاع الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لم يتم صرفها، مما أعاق تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية المختلفة، ومثال ذلك عدم صرف دفعات برنامج المساعدات النقدية CTP والذي يستهدف الأسر الفقيرة في فلسطين، بشكل منتظم، فعلى مدار السنتين 2018 و2019، تم صرف ثلاث دفعات فقط من أصل أربع دفعات، وفي العام 2020 ورغم جائحة كورونا، إلا أنه ولغاية نهاية شهر 8/2020 لم يتم صرف سوى دفعتين من أصل أربع دفعات، ومن غير المتوقع صرف أكثر من دفعة ثالثة.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي ومن خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية لتنسيق المساعدات الاجتماعية والاقتصادية PEGASE من أكبر الداعمين للخرينة العامة، وهو يدعم بشكل رئيس القطاع الاجتماعي والخدمات الاجتماعية مثل (دعم رواتب الموظفين المدنيين، ودعم الحالات الاجتماعية، ودعم مستشفيات القدس) ولكن هذا الدعم تراجع بشكل كبير من (1,397.3) مليون شيكل في العام 2010 إلى (641.3) مليون شيكل في العام 2019، أي تراجع إلى أكثر من النصف، وبالتالي، فإن الخدمات الاجتماعية التي كانت تغطي من هذا الدعم تأثرت وبشكل جوهري وكبير.
- يعتبر البنك الدولي ثاني أكبر المانحين للخرينة العامة، وهو يتضمن حزم مساعدات للقطاع الاجتماعي وشبكة الحماية الاجتماعية، وقد تراجع دعمه أيضا بشكل حاد، حيث بلغ في العام 2010 (1,064.2) مليون شيكل، وتراجع في العام 2019 إلى (212.1) مليون شيكل، أي إلى حوالي الخمس فقط 20% مما كان عليه في العام 2010، مما أدى إلى تراجع في الخدمات الاجتماعية التي كان يغطيها تمويل البنك الدولي.
- تعتمد السلطة الفلسطينية في تمويل نفقاتها التطويرية على المانحين، ومن ضمنها النفقات التطويرية للقطاع الاجتماعي، وفي ظل هشاشة التمويل التطويري الخارجي وارتباطه بأجندات المانحين، فإن مصير تلك المشاريع والخدمات التطويرية في مهب الريح، ومثال ذلك الفجوة الكبيرة في التمويل التطويري ما بين المقدّر والمنفق فعليا في العام 2015، حيث تم اتفاق 8% فقط من النفقات التطويرية المقدرة التي كانت مخصصة بشكل رئيس لإعمار قطاع غزة، ما يطرح تساؤلا حول مصير النفقات التطويرية المرتبطة بمشاريع ولم تمول، والتي شكلت في حينه 92% من الموازنة المخصصة للتمويل التطويري الخارجي.
- في العام 2019، سجلت النفقات التطويرية رصيدا سالبا (-31) مليون دولار، والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية استرجعت منح تطويرية كانت معتمدة بقيمة (448) مليون شيكل، بمعنى أن جميع التمويل التطويري في العام 2019 كان أقل من المنحة الأمريكية المسترجعة، وهو أنموذج على هشاشة وضع التمويل التطويري، الأمر الذي يهدد استدامة المشاريع التطويرية وتنفيذها، خصوصا أن النفقات التطويرية تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي.
- من المؤشرات على هشاشة التمويل التطويري موقف بعض الدول، التي قامت بمراجعة أو تجميد الدعم ضمن سلة التمويل المشترك JFA لدعم قطاع التعليم، لأسباب سياسية، مثل تسمية أسماء المدارس بأسماء شهداء الثورة الفلسطينية.
- يؤثر تراجع الدعم الخارجي بشكل مباشر على تطبيق الخطط والبرامج الحكومية الخاصة بالقطاع الاجتماعي، ومدى وفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه القطاع الاجتماعي، حيث أن تراجع الدعم الخارجي والأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، تقوّضان جهود الحكومة ووزارة التنمية الاجتماعية، في الانتقال من المنح الإغاثي للوزارة إلى المنح التنموي، ويعمق توجه المنح الإغاثي، كونه ضرورة في ظل الأزمات

المالية وارتفاع معدلات الفقر. كما أن تراجع التمويل الخارجي أثر سلباً على العديد من المشاريع والبرامج الخاصة بالخدمات الاجتماعية، خصوصاً أن المشاريع التطويرية تعتمد بشكل كبير على المانحين؛ مثل مركز النساء المعنفات في محافظة جنين، ومجمع الخدمات الاجتماعية في محافظة قلقيلية، ومديرية التنمية الاجتماعية في محافظة الخليل وغيرها. الأمر الذي يتطلب ضرورة التخطيط للقطاع الاجتماعي بشكل مرناً لمواجهة التذبذبات في الموازنة العامة، تبعاً للواقع السياسي والاقتصادي المضطرب، وأن تأخذ عملية التخطيط الموازنة بالحسبان سناريوهات متشائمة ومتفائلة في ظل الواقع السياسي غير المستقر، وأن تعمل الحكومة على توفير بدائل، والبحث عن مصادر تمويل بديلة، إضافة إلى جملة إجراءات دراماتيكية مثل «مراجعة السياسات الضريبية وتوسيع الشرائح الضريبية، وإعادة النظر في سياسات الانفاق توجيهها نحو المواطن والخدمات الاجتماعية لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخالص، ضمن رؤية جديدة توحد الجهود وقنوات استثمار تلك الأموال»

الاستنتاج:

أثر تراجع الدعم الخارجي بشكل مباشر على الخدمات الاجتماعية، وعلى برامج الحكومة المختلفة الموجهة للقطاع الاجتماعي، خصوصاً أن البرامج التطويرية تعتمد بشكل رئيس على التمويل التطويري الخارجي، لذا توجد ضرورة أن تعمل الحكومة على توفير بدائل تمويلية للخدمات الاجتماعية لضمان تدفقها واستمراريتها.

رابعاً: التوصيات

ينبغي أن تعتمد الحكومة الفلسطينية بدائل لتراجع التمويل الخارجي بصيغته الحالية، من خلال فتح آفاق جديدة للتمويل مع دول أخرى، أو حث الدول والتكتلات للوفاء بالتزاماتها تجاه دعم فلسطين، باستخدام أدوات جديدة.

- على الحكومة الالتزام بالحكومة الرشيدة في إدارة المال العام من أجل ترشيد النفقات في ظل تراجع الدعم المالي الخارجي، والأزمات المالية المتلاحقة التي تعصف بالسلطة الوطنية الفلسطينية.
- ضرورة أن تتأى السلطة الوطنية الفلسطينية بالخدمات الاجتماعية عن أي مخاطر تمويلية ما أمكن، نظراً لأهمية تلك الخدمات، وأثرها الكبير على الفئات الفقيرة والمهمشة، ودورها في تعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في إنفاذ العدالة الاجتماعية.
- اعتماد وزارة المالية لمنهجية تخطيط مرنة للموازنة العامة، تراعي المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة التي تحيط بالواقع الفلسطيني، وجسر الفجوة في الموازنات المقدره والانفاق الفعلي، خاصة للنفقات التطويرية الممولة خارجياً، نظراً لأثر ذلك الكبير على عدم تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بالخدمات الاجتماعية.
- العمل على «توطين» المشاريع التطويرية الخاصة بالقطاع الاجتماعي، من خلال توفير مصادر تمويل محلية «من خلال الخزينة العامة» لها، ومن خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وعدم ارتئانها بالتمويل الخارجي.
- على الحكومة الفلسطينية زيادة إيراداتها المحلية دون المساس بالفئات الفقيرة والمهمشة وذوي الدخل المحدود، لتوفير بدائل لتراجع الدعم الخارجي، من خلال سياسات ضريبية تعمل على توسيع الشرائح الضريبية، من خلال استحداث شرائح للدخول المرتفعة، وتوسيع دائرة المكلفين بما يساهم أيضاً في تعزيز العدالة الضريبية.
- ضرورة تبني الحكومة لإجراءات «ثورية» تجاه استثمار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه توحيد تلك الموارد واستثمارها في مجال تعزيز الخدمات الاجتماعية، وتوفير بدائل لتراجع الدعم الخارجي.
- يتوجب توجيه الإنفاق العام نحو القطاع الاجتماعي والخدمات الاجتماعية والمواطن، من خلال ترتيب أولويات الإنفاق، بالاستفادة من التقارير والدراسات المختلفة التي أعدها الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة.
- على وزارة المالية تعويض القطاع الاجتماعي والخدمات الاجتماعية عن التمويل الخارجي، المقدر لبرامج ومشاريع القطاع الاجتماعي في حال عدم تحقيقه، من خلال الإيرادات المحلية كون المستفيدين منها من الفئات الفقيرة والمهمشة والهشة في المجتمع، والتي لا تستطيع تحمل تبعات وقف تلك البرامج والمشاريع.
- ضرورة ان تعمل الحكومة على وضع سيناريوهات مرنة وقابلة للتطبيق، لتراجع أو وقف الدعم الخارجي، تضمن استمرار تدفق الخدمات الاجتماعية، كون التكتاتف الاجتماعي يشكل تعزيزاً لصمود المواطن الفلسطيني وضمناً للسلم الأهلي.

المراجع والمصادر تبعا لوردها في الدراسة

- المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، ورقة بحثية، مجلة سياسات عربية، موسى علاية، 2015، صفحة 76.
- نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، من إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس» 2005، صفحة 1
- بوابة اقتصاد فلسطين-تقرير المح والمساعدات الدولية 1994-2017 المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). <https://www.palestineconomy.ps/donors/ar>
- قرار بقانون رقم (3) لسنة 2010 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2010، الصادر بتاريخ: 2010/3/31
- قرار بقانون رقم (5) لسنة 2011 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2011، الصادر بتاريخ: 2011/3/31
- قرار بقانون رقم (6) لسنة 2012 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2012، الصادر بتاريخ: 2012/4/7
- قرار بقانون رقم (2) لسنة 2013 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2013، الصادر بتاريخ: 2013/3/30
- قرار بقانون رقم (2) لسنة 2014 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2014، الصادر بتاريخ: 2014/2/10
- قرار بقانون رقم (9) لسنة 2015 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2015، الصادر بتاريخ: 2015/6/30
- قرار بقانون رقم (1) لسنة 2016 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2016، الصادر بتاريخ: 2016/1/8
- قرار بقانون رقم (3) لسنة 2017 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2017، الصادر بتاريخ: 2017/2/15
- قرار بقانون رقم (4) لسنة 2018 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2018، الصادر بتاريخ: 2018/3/4
- القرار الرئاسي رقم (26) لسنة 2019، بشأن الصرف باعتمادات شهرية 12/1 الصادر بتاريخ: 2019/3/25.
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2010، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2011/1/24
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2011، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2012/1/15
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2012، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2013/1/16
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2013، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2014/2/11
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2014، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2015/1/20
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2015، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2016/1/17
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2016، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2017/3/23
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2017، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2018/1/24
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2018، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2019/1/27
- تقرير الانفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون اول 2019، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2020/1/28
- الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022.
- استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022

المقابلات:

- مقابلة مع السيد داود الديك وكيل وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ 2020/8/25.

AMAN
Transparency Palestine



ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، أسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

سعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة لفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على لنظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف 2989506 - 022974949 فاكس: 022974948

غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث

تلفاكس: 082884767 تلفاكس 082884766

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org



/AmanCoalition

برنامج أمان بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولكسمبورغ وهولندا / UNDP

